



الاقتصاد اليمني 2021

اقتصاد الحرب والأثرية الجدد

الاقتصاد اليمني 2021

اقتصاد الحرب والأثرياء الجدد



STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

4	المُلخَص التَّنفيذِي
5	أثرِياء الحرب
6	انهيار وشيك
7	المجهدود الحربِي كوسيلة نفوذ وإثراء
7	مصادر التمول
8	مصير الأموال المنهوبة
8	وجوه جديدة
8	غسيل الأموال
9	الذهب الأسود
9	سوق الادوية
10	قطاع العقارات
11	احتلال السوق
14	أثرِياء الشرعية
14	استثمار مؤقت
15	حراك شعبي
15	أثرِياء عدن الجدد
16	شركة مصافي عدن
17	خاتمة
18	السياسة النقدية
19	العرض النقدي
20	الاحتياطات النقدية
21	تغيرات أسعار الصرف
23	أهم الإجراءات في السياسة النقدية
23	مزادات بيع العملة الأجنبية
25	المؤشرات الاقتصادية
26	معدل نمو الناتج المحلي
27	الإيرادات العامة
28	النفقات العامة
29	معدلات التضخم
29	السلع الأساسية
30	الوقود والغار
32	القطاع الخاص اليمني .. فاتورة باهظة
34	الانتهاكات ضد القطاع الخاص
35	انتهاكات أطراف الصراع
38	انتهاكات النقاط الأمنية
38	الازدواج الضريبي والجمركي
40	2021.. تفاقم الحالة الإنسانية في اليمن
41	مؤتمرات المانحين
44	التمويل الدولي

الملخص التنفيذي

في ظل متغيرات أمنية وسياسية واقتصادية تشهدها اليمن يأتي هذا التقرير ليسلط الضوء على قضية تشكل سمة رئيسية من سمات الحرب الراهنة في اليمن والتي دخلت عامها الثامن، يركز في محوره الرئيسي على ظاهرة ” الأثرياء الجدد ” باعتبارها أحد نتائج الحرب الكارثية التي دفعت باليمن لأن يصبح بلداً هو الأكثر معاناة في الجانب الإنساني عالمياً.

”الأثرياء الجدد“ المصطلح الأكثر دلالة على الوجه القبيح للحرب، وهو في نفس الوقت أحد عوامل استمرار الحرب وشريان الحياة الذي يمددها بالاستمرارية والبقاء، فقد تحولت الحرب إلى وسيلة مهمة لإثراء طبقة جديدة من النخبة السياسية والاقتصادية الجديدة تتشابك مصالحها بطريقة تضمن بقاء الوضع على هذا الحال، بل وتدفع في تفاقمه بصورة أكبر.

تتسم المرحلة الراهنة في اليمن بالفوضى الشديدة حيث انهارت فيها منظومة الرقابة ومكافحة الفساد، بل وتخلت المؤسسات الرسمية عن أي مسؤوليات مرتبطة بالخطط السنوية والحسابات الختامية الأمر الذي أتاح الفرصة لتخلق اقتصاد موازي وطبقات طفيلية استفادت من الفراغ وراكمت ثروات أصبحت هي المحرك الرئيسي لاقتصاد البلد.

وفي حين يرصد التقرير كيف استطاعت الشبكات النافذة المقربة من جماعة الحوثي من الإثراء عبر سلسلة من الأنشطة التجارية والاستثمارية المعززة بالنفوذ والقرب من قيادات الجماعة، والدور الذي تلعبه في تغذية الحرب، فإنه يشير أيضاً كيف نشأت طبقة طفيلية أخرى في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، مستفيدة من تعدد السلطات والقوى النافذة والدعم الإقليمي غير المنظم، وقد شكل بيع السلاح وتهريبه والجبايات وإرساء العقود أحد السمات الرئيسية لذلك النوع من الثراء المرتبط بالحرب والاستفادة منها.

ويفرد التقرير مساحة مهمة للسياسة النقدية وتداعيات تضخم العملة اليمنية الريال والتي وصلت إلى مستويات قياسية في تاريخها الحديث حيث تجاوز سعر الدولار الواحد 1650 ريال وظل يتأرجح صعوداً وهبوطاً خلال الأشهر الماضية في واحدة من العلامات البارزة لهشاشة الوضع الاقتصادي.

وتصاعدت الأسعار بمستويات قياسية وصلت إلى 100 بالمئة في بعض الأشهر وما زالت في تصاعد مستمر لأسباب عديدة أهمها تذبذب سعر العملة ومتغيرات دولية كتداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية وغيرها.

وعلى صعيد القطاع الخاص فقد شهد القطاع الخاص تصاعداً لافتاً للانتهاكات والممارسات غير القانونية سواء ما يتعلق بالاعتداءات المباشرة أو تلك الممارسات المرتبطة بالجبايات غير القانونية وفرض الرسوم والإتاوات المتعددة.

وقد رصدت وحدة الرصد في مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي تعرض القطاع الخاص اليمني خلال العام 2021م لأكثر من 48 انتهاكاً جماعياً (حملات طالت عدد كبير من المنشآت التجارية) وأكثر من 50 انتهاكاً فردياً (انتهاك منشأة معينة ومحددة).

ويقدم التقرير جردة حساب للدعم الإنساني المقدم لليمن خلال الفترة الماضية وأدوار اللاعبين الأساسيين في مسار الإغاثة والعمل الإنساني.

يسعدني في نهاية هذا التلخيص السريع لما يتضمنه التقرير أن اشكر فريق الباحثين الاقتصاديين في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي الذين عملوا على البحث والتحري والتدقيق والتحليل للمعلومات للوضع الاقتصادي اليمني ليخرجوا لنا هذا العمل المتميز والمهم في ظل شحة المعلومات الرسمية وحالة التكتّم الشديد على كثير من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية.

مصطفى نصر

رئيس مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

أثرىاء الحرب

أثرية الحرب

واليمن على مشارف السنة الثامنة من الحرب، لاتزال تلك الجغرافيا الواقعة في الركن الجنوبي للجزيرة العربية غارقة في النزاعات المسلحة والانقسامات الحادة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خلال تلك الحرب برزت نخبة مالية جديدة في مختلف أنحاء البلاد الذي يخضع لسلطة شرعية معترف بها دوليا واخرى انقلابية تسيطر على ثلث المساحة ومعظم سكان اليمن، لكلا منها رئيس وحكومة وبنك وعملة مالية، ناهيك عن السلطة التشريعية والقضائية والمؤسسات الجمركية والزكوية والضريبية، ولكلا قواته وميليشياته، واجنداتها المتضادة، وتحالفاته الإقليمية.

ونتيجة لذلك احتلت اليمن قائمة الدول الأشد فقرا في قائمة البنك الدولي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وبلغت الخسائر المباشرة في الناتج المحلي 90 مليار دولار وفقا لوزير التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة الشرعية، فضلا عن الخسائر الناتجة عن تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية بسبب الحرب والتي يصعب تقديرها أو التنبؤ بها وفقا للإجابة التي تلقينها من الوزير.

في حين ألفت الحرب الدائرة في اليمن بتداعياتها على القطاع الخاص الذي انتهى به الحال بين الاقتلاع والإحلال والإفلاس والتدمير والتهجير ومن تسنى له البقاء فهو رهينة الابتزاز ومصيره بين الانكماش أو التوسع.

انهيار وشيك

يساهم القطاع الخاص بأكثر من نصف الناتج المحلي في اليمن، وبحصة تصل لنحو 65% من إجمالي الاستثمارات، وتبلغ نسبة مساهمته في تشغيل العاملين حوالي 70% حسب إحصائيات رسمية قبل الحرب.

ونتيجة للحرب تراجع النشاط الاستثماري في اليمن، وتعطل النشاط الإنتاجي والخدمي وانخفضت ساعات العمل وتسرحت عشرات الآلاف من الأيدي العاملة، ومني القطاع الخاص بخسائر فادحة مباشرة وغير مباشرة.

حيث تعرضت المئات من منشآت القطاع الخاص للدمار الكلي والجزئي، وتضاعفت كلفة التشغيل والإنتاج بصورة كبيرة جراء انعدام المشتقات النفطية، وارتفاع كلفة التأمين والنقل الداخلي، إضافة إلى انعدام الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه، وتدهور سعر العملة الوطنية ووصل سعر الدولار في مناطق الحكومة الشرعية نحو 1700 ريال مقارنة بـ 214 ريال للدولار الواحد مطلع العام 2015م.

ويوشك القطاع الخاص على الانهيار لحساب طبقة طفيلية احتكارية استفادت وتستفيد من فوضى الحرب، وهذا ما خلصت إليه نتائج هذه الدراسة البحثية التي رصدت بروز نخبة مالية جديدة في مختلف المحافظات اليمنية، استطاعت تحقيق ثراء فاحش تنوعت أساليبه ومصادره وفقا للجغرافيا التي نبت فيها هذا المال.

المءوءء الءربى ءوسىلة نفوء وإءراء

وءوءء ءءور الانءسام المالى إلى لءظة اءءىاء ءماعة الءوئى للءاصمة صنعاء فى 21 سبءمبىر أىلول 2014م، وفرض سىطرءها على المؤسساء السىاءىة للبلء، واسءءواءها على ءرسانة العسءرىة للءىش الىمنى، واسءنفاء الاءءىاطى النءءى للبلاء من العملة الصعبة ءلال السناء الأولى للءرب.

ءم يعلن ءءالء العربى بقاءة السعوءىة فى 26 مارس آءار 2015 انءلاق عاصفة الءزم لءعم شرعىة الرئىس عبءربه منصور هاءى، وءرفع ءماعة الءوئى يافطة ءعم المءوءء الءربى، وءءسع رقعة ءءارة ءىر الشرعىة ءراء ءروب وصراعات لم ءهءاً ءءى الآن.

وءلال فترة وءىزة باء ءماعة الءوئى ءسءءوء على سوق المال والأعمال فى المناطق الءاضعة لسىطرءها فى الىمن، وءمءء أءرع نشاؤها ءءارى ءءو ءءذىة السوق المءلى فى المناطق الءاضعة للءوءمة الشرعىة بمءءلف الاصناف والسلع الاسءءلاءىة.

فءء ءمءنء من السىطرة على موارد الءولة وأنشأء المؤسساء الإىراءىة والصناءىق المءززة لءلك لءصء ءلك المؤسساء أءء أءواءها المالىة فى الإنفاق على الءرب وأولوىاءها المسءءءة وفى المءابل عملء على إنشاء وءعم واءهاء ءءارىة واسءءءمارىة ءءىة بمسمىاء مءءلفة واسءءءء لها بىئة ءشرىعىة ملائمة وءعمءها بءل مءوءاء النءاء والسىطرة.

بالمءابل فءء نشأء فى مناطق أءرى ءنضوى ءءء نطاء الءوءمة الشرعىة المءءرف بها ءولىا - ولو شكلىا - مراكز مالىة واسءءءمارىة ساءمء أموال الءرب فى ءءلقها وزىاءة مساءة انءشارها، وشءءء ءلك البىئة المضطربة فى الىمن على برون رأس المال ءءىء المسنوء بالنفوء السلطوى والملىشاوى فى ءىن ءاء ءلك على ءساب القءاع الءاص ءلقىءى والمءروف والذى باء يواءه منافسة ءىر ءءافئة وىءفع ءلفة إءاضافىة ءسببء فى انءماءش ءوره الأمر الذى أءى إلى نقل ءءىر من رؤوس الأموال إلى الءارء، بل ان بعض الشركات نقلء مكاءبها الرئىسىة إلى الءارء ءما هو الءال مع أكبر المءموءعات ءءارىة والاسءءمارىة فى الىمن وهى مءموءة هائل سعىء انعم ءى نقلء مقر عملها الرئىسى إلى ءبى.

مصادر ءموىل

اسءنفءء ءماعة الءوئى ءلال سناء الءرب الأولى ءزائن البنء المءركزى من النءء الءءبى والبالبء 5 ملىاءاء ءولار أمرىكى، ءما اسءءوءء على 500 ملىار رىال ىمنى من العملة المءلىة، بالإضافة إلى وءائع البنوء المءلىة لما قبل الءرب الراءنة وءى باءء مءمءة وىعءز أصحابها عن الءصول عىها.

ومع مرور الوءء ءمءنء ءماعة المسلءة من السىطرة والاسءءءواء على مءمل الإىراءاء الءوءمىة ءى ضلء ءءءفق من عموم المءافءاء إلى البنء المءركزى فى صنعاء الءاضع لسىطرة الءوئىىن.

ورءم قرار الءوءمة الشرعىة باسءءاءة القرار المالى من الءوئىىن وقيامها فى سبءمبىر أىلول 2016 باءءاء قرار بنقل البنء المءركزى من صنعاء إلى عدن، إلا أن ءماعة الءوئى قامء بفرض قبضءها على أهم الموارد والعائءاء الاءءءاءىة للىمن ءقءاع الاءءالاء وإىراءاء مىناء الءىءة، ومضء ءءو ءلق وسائل ءموىل ءاءىة امءءء ءءمءل ءل ما ىنفق عىه السكان المءلىون اموالهم ومءءراءهم.

مصير الأموال المنهوبة

لم يتم الكشف بعد عن مقدار تلك الأموال التي تحصلت عليها جماعة الحوثي نتيجة سيطرتها على المال العام لكن وفقاً لتقرير لجنة الخبراء فإن ما تجمعته الجماعة سنوياً بصورة رسمية يصل إلى 1.8 مليار دولار، ناهيك عن مصادر أخرى غير رسمية لجمع الأموال كذريعة دعم المجهود الحربي، ومصادرة أصول وأموال وممتلكات معارضيها، وما تفرضه على ساكني المناطق الخاضعة لسيطرتها من رسوم وإتاوات، الكثير منها مستحدثة وغير قانونية.

بالإضافة إلى ما تستحوذ عليه من أموال ومساعدات المنظمات الإغاثية، وما تجنيه من أرباح من تجارة المشتقات النفطية والغاز، وكذلك ما تقوم بتحصيله من رسوم غير قانونية على مبيعات الوقود، وما يتدفق إلى خزائنها من جبايات وعائدات السوق السوداء.

وقد تمكنت من خلال هذه الأموال من خلق امبراطورية مالية جديدة، قادتها نحو تغيير موازين القوى، والتحكم في سوق الواردات في اليمن الذي تصل فيه نسبة السلع الأساسية المستوردة لنحو 90%.

ونتيجة لذلك استطاعت شبكة الحوثي المالية إزاحة المنتجات السعودية التي كانت تحتل صادراتها عرش أكبر الدول المصدرة لليمن إلى سنة 2014⁽¹⁾، وبالتالي استحوذت صادرات سلطنة عمان على نحو 18% من النسبة السوقية للسلع المستوردة إلى اليمن⁽²⁾.

لم تكتفي الجماعة بإنشاء ذلك الاقتصاد الموازي للاقتصاد الوطني للبلد، بل إنها مضت نحو دفع تلك الوجوه الجديدة لاحتلال السوق والسيطرة على سوق الواردات والصادرات (يستعرض التقرير هذه الجزئية لاحقاً).

وجوه جديدة

ربما لم يتسنى لعموم اليمنيين التعرف على أبرز تلك الأسماء التي تدير الشبكة المالية للجماعة إلا عقب تلك العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية على عدد من عناصر الجماعة⁽³⁾، وقائمة الـ 40 المطلوبة للتحالف العربي⁽⁴⁾، وتقارير فريق الخبراء المعني باليمن⁽⁵⁾.

غسيل الأموال !

17 بنك من أصل 18 بنك تقع مقراتها الرئيسية في صنعاء، ومع ذلك لم تتجرأ جماعة الحوثي على إيداع تلك الأموال فيها وممارسة انشطتها الربحية من خلالها، بل إنها مضت نحو إغراق السوق المالي بـ 250 شركة صرافة جديدة⁽⁶⁾، تم الترخيص لها بمزاولة أنشطتها في زمن الحرب في العاصمة صنعاء وصعدة ومحافظات أخرى.

عبر شركات الصرافة تلك وغيرها قامت الجماعة بنقل الأموال في داخل اليمن وخارجه.

1 - كتاب الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء 2014م.

2 - كتاب الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء 2017م.

3 - بيان وزارة الخزانة الأمريكية بشأن فرض عقوبات على شبكة دولية تدعم جماعة الحوثي 10/6/2021م.

4 - قائمة الـ 40 المطلوبين من قبل التحالف العربي.

5 - تقرير فريق الخبراء المعني باليمن التابع للأمم المتحدة 2019م، 2020م.

6 - سجلات وزارة الصناعة والتجارة أغسطس آب 2021م.

من بين أبرز تلك الشركات التي اعتمدت جماعة الحوثى على نقل الأموال عبرها وفقا للحكومة الأمريكية هي شركة سويد وأولاده للصرافة، وشركة الحظاء للصرافة، والشركة العالمية اكسبرس للصرافة والتحويلات⁽⁷⁾. اظهرت نتائج المسح الذي استهدف هذه الشركات توسع وتعدد فروعها بعد أن كان يقتصر عملها قبل الحرب على محافظات محدودة.

الذهب الاسود

مصادر عدة كشفت عن تقديم إيران مشتقات نفطية مجانية لجماعة الحوثى كجزء من دعمها وتمويلها للحرب التي تشنها جماعة الحوثى على الحكومة الشرعية في اليمن. تبلغ عائدات سوق الوقود في مناطق الحوثى ما يزيد عن 30 مليار ريال شهريا⁽⁸⁾، وهو ما دفع جماعة الحوثى لافتتاح العديد من الشركات النفطية، حيث وصل عدد الشركات الجديدة التي تم الترخيص لها في مناطق نفوذ جماعة الحوثى خلال فترة الحرب إلى 178 شركة⁽⁹⁾ استيراد للمشتقات النفطية.

من بين أبرز تلك الشركات شركة يمن ايلاف لاستيراد المشتقات النفطية وشركة أويس لأستيراد المشتقات النفطية والتي تعود ملكيتها للقيادي المعروف بجماعة الحوثى محمد عبدالسلام، فيما يتولى شقيقه إدارة شركة سام أويل للتجارة والخدمات النفطية المحدودة، وشركة أويل بريمر للخدمات النفطية وتجارة النفط والغاز والمملوكة للقيادي البارز أحمد صالح دغسان، وشركة الذهب الاسود للخدمات النفطية والغازية التابعة للقيادي الحوثى علي ناصر قرشه، وشركة سعيد الجمل للاستيراد التابعة للقيادي الحوثى سعيد الجمل المقيم بطهران والمتهم من قبل وزارة الخزانة الأمريكية بإدارة شبكة من الشركات والسفن التي تعمل على تهريب الوقود والمنتجات البترولية والسلع الإيرانية إلى اليمن⁽¹⁰⁾.

سوق الأدوية

لم تنحصر الإمبراطورية المالية التي بنتها جماعة الحوثى تحت أسماء عديدة على الاستثمار في استيراد وبيع المشتقات النفطية، بل امتد إلى مختلف القطاعات الخدمية والربحية. من بين تلك القطاعات التي تنشط فيها تلك الوجود الجديدة لأثرىاء الحرب القطاع الطبي وكان من أبرز الأسماء التي تتبعناها في هذا القطاع الاستثمارات التابعة للدكتور طه المتوكل و صالح الشاعر. حيث يتولى القيادي المعروف بجماعة الحوثى صالح مسفر الشاعر⁽¹¹⁾ إدارة العديد من شركات الاستيراد العاملة في مجال الادوية والمستلزمات الطبية ومنها شركة الشاعر للاستيراد، وشركة الشاعر لتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية، ومؤسسة الشاعر التجارية. كما يتولى شقيقه عبدالله مسفر إدارة مؤسسة عبدالله الشاعر للأدوية والمستلزمات الطبية، ومؤسسة عبدالله مسفر للاستيراد.

7 - بيان وزارة الخزانة الامريكية بشأن فرض عقوبات على شركة سويد واولاده للصرافة 10 يونيو 2021م.
8 - الحرب في اليمن التعقيدات الداخلية ومصادر التمويل الذاتية للصراع موقع بي بي سي 25/3/2021م.
9 - سجلات وزارة الصناعة والتجارة صنعاء اغسطس آب 2021م.
10 - بيان وزارة الخزانة الامريكية بشأن فرض عقوبات على شبكة دولية تدعم جماعة الحوثى 10/6/2021م.
11 - تقرير فريق الخبراء 2020م.

تمتد مجموعة صالح الشاعر التجارية إلى شركات عديدة تعمل في أنشطة الاستيراد بشكل عام من بينها أيضا شركة الشاعر موتورز للاستيراد، وشركة صالح الشاعر للاستيراد وغيرها.

ويتولى أيضا صالح مسفر الشاعر صفة الحارس القضائي والمناطق به الاستيلاء على أموال وممتلكات المعارضين لجماعة الحوثي، وفي وقت سابق من العام 2021 أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات⁽¹²⁾ على الشاعر الذي أشرف على حساب بيان الوزارة على مصادرة أموال وممتلكات قيمتها تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي.

في حين قام طه المتوكل القيادي الحوثي والذي يشغل منصب وزير الصحة في حكومة صنعاء بالاستثمار أيضا في المجال الطبي والدوائي عبر مشاريع تابعة له في صنعاء كمستشفى اليمن السعيد، ومستشفى يوني ماكس الدولي، وشركة يوني ماكس لاستيراد الأدوية، وشركة يوني ماكس للتجارة العامة⁽¹³⁾.

وتمكن العديد من أمراء الحرب في صنعاء من إحلال منتجات وسلع جديدة بدلا عن تلك السلع التي اعتاد عليها المستهلك في سوق المواد التموينية والغذائية والأدوية والطاقة والبناء والتشييد وغير ذلك.

ولعل الكارثة الأكبر هي تلك التي حلت بواردات سوق الأدوية والعلاج الإشعاعي والتحليل المخبري.

وفقا لنتائج البحث الذي أجريناه مع عدد من الجراحين والصيدلة فأن الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية منحت الشركات الوليدة تراخيص باستيراد أدوية من شركات غير مسجلة لدى الهيئة أي غير معترف بها، إضافة إلى قيام هذه الشركات باستيراد منتجات مزورة وإحلالها بدلا عن الأصناف المتعارف عليها.

وذكر لنا ثلاثة من عشرة جراحين بأنهم توقفوا عن مزاوله أعمالهم مخافة ما قد يتعرض له المريض من مضاعفات نتيجة لهذه الأدوية التي من المفترض أن لا تظهر منها أي مضاعفات جانبية قد تؤدي بحياة المريض.

وقال طبيب تخدير بأنه قرر البقاء في المنزل منذ 2017 نتيجة لتورط شركة استيراد الادوية ببيع أصناف غير آمنة وغير مطابقة للمعايير الطبية، ويضيف: «يكذبون عندما يزعمون بمطابقتها لنتائج المختبر الوطني، ومواد التحليل في هذا المختبر هي أصلا مزورة».

وبحسب عدد من الصيدلة فإن الهيئة تنشط في سحب الأدوية المزورة والتي تنافس الدواء المزور الآخر.

وتحدث الصيدلة بأن هناك عدد من الادوية تحتوي على مادة رانيتيدين و نيتروزامين والمصنفة بأنها مادة مسرطنة.

قطاع العقارات

كما امتدت أيادي نافذي الحرب وغاسلي أموالها إلى قطاع العقارات ووفقا لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2014 بلغ إجمالي تراخيص البناء في العاصمة صنعاء خلال تلك الفترة 34 ترخيصا، في حين وصل عدد تراخيص البناء في العام 2017 بحسب الجهاز المركزي في صنعاء إلى نحو 358 ترخيصا.

ووفقا لمصدر في وزارة الأشغال في حكومة صنعاء فإن عملية البناء والتشييد في صنعاء دفعت نحو خلق احياء ومناطق جديدة، كما أن الأراضي والمباني العقارية التي كان من المستحيل على

12 - بيان وزارة الخزانة الأمريكية بشأن فرض عقوبات على صالح الشاعر 18/11/2021م.

13 - سجلات وزارة الصناعة والتجارة صنعاء اغسطس آب 2021م.

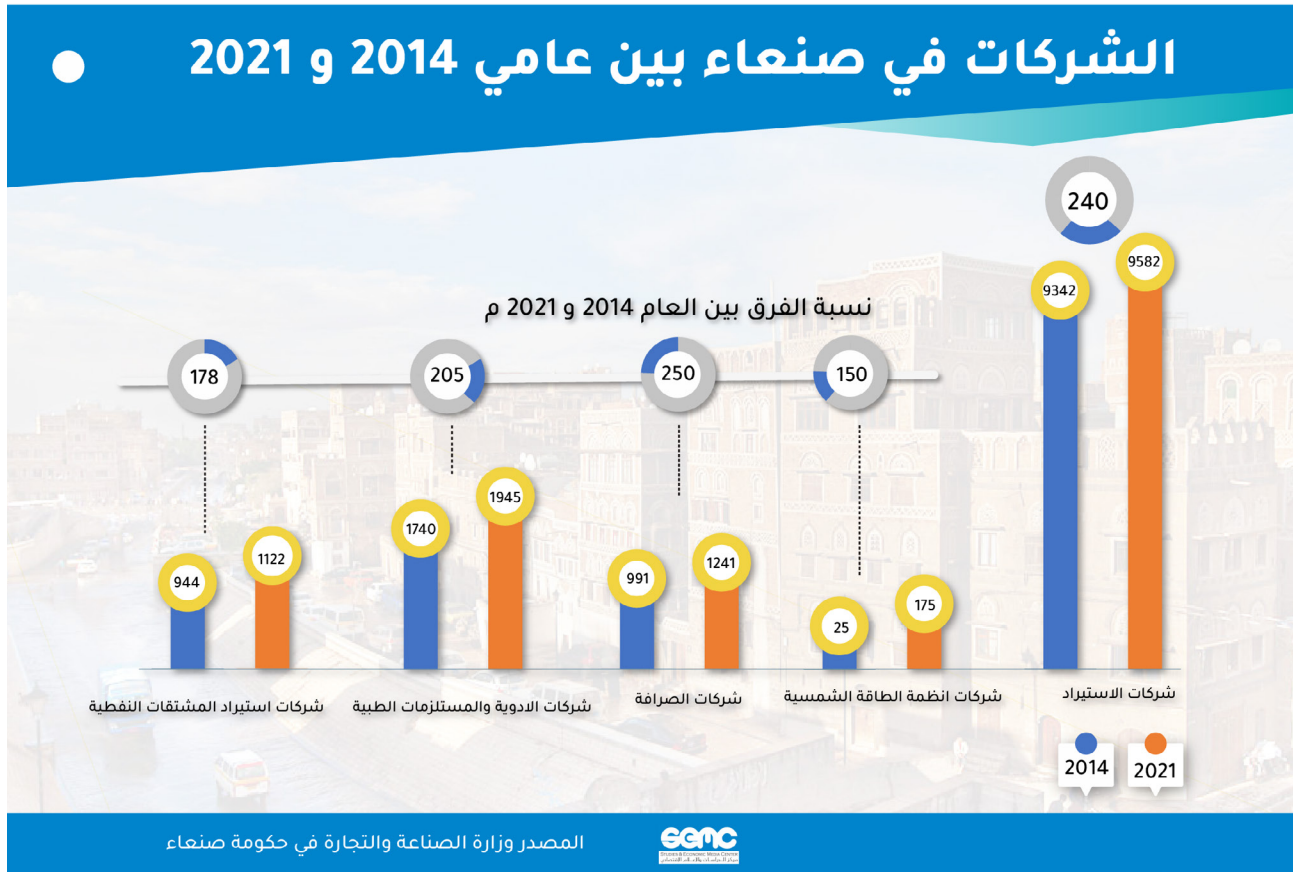
الفاستدين أو على رجال الاعمال المغامرة بشرائها في زمن السلم نتيجة لتكاليفها الباهظة قامت قيادات الجماعة بدفع أضعاف ثمنها السابق.

وبات من الملاحظ لزايري صنعاء نشوء طبقة جديدة تمتلك سيولة كبيرة لبناء وشراء العقارات بمبالغ تفوق الأرقام الواقعية والمعهودة، وشهد قطاع العقار حركة نشطة لتداول الأموال كجزء من عملية تبييض أموال الحرب وشرعتها.

احتلال السوق

ومن المؤسف أن تكون وكالات الإغاثة الدولية أحد مصادر التمويل والثراء الفاحش لنافذي الحرب الجدد، فيحسب العديد من المصادر فإن أمراء الحرب وأثرياءها يستحوذون على حصص من وكالات الإغاثة والدعم الإنساني المقدم إلى اليمن وذلك من خلال التحكم بتمويل برامج وأنشطة الإغاثة الإنسانية في اليمن (14).

وعقب سيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر ايلول 2014 وما تلاها من تداعيات فقد تراجع النشاط الاستثماري في البلد (15) ونتيجة لتلك الحملة الممنهجة التي قادتها جماعة الحوثيين ضد القطاع الخاص المنظم والتقليدي فقد تعرض لخسائر كبيرة دفعته للإغلاق أو الهروب إلى الخارج وفي أفضل الاحوال البقاء والاستمرار مع التقليل من نشاطه الاستثماري.



14 - تقرير فريق الخبراء 2020م.

15 - دراسة القطاع الخاص والحرب وادوار التنمية - مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي 2017م.

ولكن هذا التراجع الاستثماري لرأس المال الوطني تزامن مع فتح أبواب صنعا لأثرياء الحرب الذين تمكنوا من تحقيق أرباح مهولة في مختلف القطاعات الخدمية التي قاموا بالاستثمار فيها.

تلك الأرباح التي حققتها جماعة الحوثي عبر تلك الوجوه الجديدة التي تم إحلالها في صنعا من قبل أمراء الحرب على رقعة الاقتصاد البديل، يمكن التعرف على حجمها من خلال استعراض هذه الأرقام التي حصلنا عليها من مصادر خاصة ومتعددة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.

وفقا للإحصائيات المذكورة أعلاه فإن 1023 شركة تجارية تم إنشاؤها عقب انقلاب جماعة الحوثي، تتركز أغلبها في العاصمة صنعا تليها محافظات صعدة وعمران.

وهذه الشركات وفقا للمصادر حصلت على تراخيص ولديها سجلات تجارية وبياناتها موثقة في سجلات وزارة الصناعة وفروعها بالمحافظات.

أظهرت هذه النتائج أعداد مهولة من الشركات الجديدة - وإن لم تكن كلها تعود ملكيتها لجماعة الحوثي - إلا أنها تشير إلى دلالة واضحة حول حتمية الإقصاء والتضييق الممنهج الذي تعرض له القطاع الخاص المنظم والتقليدي المتمثل في البيوت التجارية العريقة والشركات العائلية التي ألفها اليمنيون.

وكمثال لتلك الشركات التي تم إنشاؤها حديثا والمقيدة بسجلات وزارة الصناعة والتجارة في حكومة صنعا حتى أغسطس آب 2021 ما يلي:

م	الشركة	المقر	نوعها
1	تامكو للمشتقات النفطية المحدودة	صنعا	محدودة
2	يمن كروود للتجارة والخدمات النفطية المحدودة	صنعا	محدودة
3	المنتاب للمقاولات - الفقيه وشريكه	صنعا	أشخاص
4	ازال بتروليك لاستيراد المشتقات النفطية	عمران	أفراد
5	ويلرز الدولية للتجارة المحدودة	صنعا	أشخاص
6	ديما يمن للتجارة والتوكيلات المحدودة	صنعا	أشخاص
7	بتروليبوس لاستيراد المشتقات النفطية	صنعا	أفراد
8	جازولين امان لاستيراد المشتقات النفطية	صنعا	أفراد
9	موبك للتجارة والاستثمار المحدودة	صنعا	أفراد
10	جيببي واي وقود للتجارة المحدودة	صنعا	أشخاص
11	مؤسسة الزهراء للتجارة والتوكيلات	صنعا	أشخاص
12	السلطانة للاستيراد	صنعا	أفراد
13	اعمار تهامة للمقاولات	صنعا	أفراد

وكمثال للشركات التي تعود ملكيتها لشخص واحد:

المالك	المقر	الشركة
عبد السلام صلاح فتيلة	صنعاء صنعاء	يمن ايلاف لاستيراد المشتقات النفطية توب فود للتجارة والتوكيلات المحدودة
صالح مسفر الشاعر	صنعاء صنعاء صنعاء صنعاء صنعاء صنعاء صنعاء	الشاعر للاستيراد الشاعر لتجارة الادوية والمستلزمات الطبية الشاعر موتورز للاستيراد صالح الشاعر للاستيراد علي الشاعر للتجارة مؤسسة الشاعر التجارية مؤسسة عبدالله الشاعر للأدوية والمستلزمات الطبية مؤسسة عبدالله مسفر للاستيراد
احمد صالح دغسان	صعدة صنعاء صنعاء صنعاء صنعاء	مؤسسة بن دغسان للاستيراد مؤسسة علي احمد دغسان للاستيراد شركة بن دغسان للتجارة والتوكيلات والخدمات ويلرز الدولية للتجارة المحدودة اويل بريمر للخدمات النفطية وتجارة النفط والغاز
علي ناصر قرشة	صعدة صنعاء	الذهب الاسود للاستيراد الذهب الاسود للخدمات النفطية والغازية
	صنعاء صنعاء صنعاء صعدة عدن	جياش موتورز للاستيراد والخدمات النفطية جياش للمقاولات المعمارية والانشائية جياش موتورز للسيارات مجيش جياش للصرافة ميجا بروف متعافي وجياش للتجارة والمقاولات
	صنعاء صنعاء صنعاء	ابراج اليمن لاستيراد المشتقات النفطية المحدودة ابراج اليمن للتجارة والمقاولات العامة ابراج اليمن للخدمات العقارية والاستثمارية
سعيد الجمل	صنعاء صنعاء صنعاء صنعاء	ليفانت فيجين للاستيراد ليفانت فيجين للمقاولات والمشاريع سعيد الجمل للاستيراد سعيد الجمل للتصدير
طه المتوكل - وزير الصحة	صنعاء صنعاء صنعاء صنعاء	مستشفى اليمن السعيد مستشفى يوني ماكس الدولي يوني ماكس لاستيراد الادوية يوني ماكس للتجارة العامة

إلى جانب تلك الأموال التي تجنيها من أرباحها في أنشطتها الاستثمارية فإن جماعة الحوثي تحصل بطريقة غير رسمية على أموال من الجبايات وأموال الزكاة على ما يزيد 1.8 مليار دولار⁽¹⁶⁾. كما تقوم جماعة الحوثي بتحقيق أرباح مهولة من مبيعاتها لأسطوانات الغاز المنزلي المشتراة من محافظة مأرب بأقل من 3 دولار أمريكي وتقوم الجماعة ببيعها للسكان المحليين بمناطق سيطرتها بما يزيد عن 10 دولار للأسطوانة الواحدة⁽¹⁷⁾.

بخلقها لهذا الاقتصاد الموازي يبدو من الصعب تفكيك اقتصاد الحرب، فتلك الوجوه الجديدة لأثرياء الحرب هي الأكثر تمسكا بإطالة الحرب في اليمن نظير ما تجنيه يوميا من ثروة مالية لم تكن تتوقعها.

أثرياء الشرعية

في الطرف الآخر من ذلك الحيز الجغرافي لليمن، والخاضع لسيطرة الحكومة الشرعية، ثمة نخبة مالية جديدة صعدت للتو على أكتاف حلفاء الخارج ومراكز القوى وسلالم الفساد.

ولكن ليست تلك وحدها هي مصادر هذا الثراء الذي خلق تلك الإمبراطوريات الوليدة في مناطق الحكومة الشرعية، فهناك نخبة طارئة على المشهد التجاري بنت شبكتها في المناطق التي كانت ومازالت ملاذ للنازحين، واستطاعت تحقيق ثروة مالية من خلال استغلالها لتدفق مئات الآلاف من الفارين إلى مناطقها هروبا من جماعة الحوثي.

استثمار مؤقت

تتربع مدينة مأرب - شرق اليمن - على عرش تلك التجارة بعد أن وصل عدد النازحين إليها خلال سنوات الحرب إلى 2 مليون ومائة وأربعة وتسعين ألفا وفقا للإجابة التي تلقينها من رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في اليمن.

ورغم هذا العدد الكبير من السكان اخفقت السلطات المحلية بمأرب في جذب المستثمرين إليها أو اقناع رأس المال المهاجر إلى خارج اليمن بأن تكون وجهته هذه المدينة، التي شهدت في مارس آذار 2020 منح 4 بنوك تجارية أراضي تصل مساحتها نحو 6 ألف متر مربع لبناء مقرات لفروعها بمحافظة مأرب.

وفي ظل تلك التسهيلات التي قدمتها السلطة المحلية واحتضان مدينة مأرب لفروع 6 بنوك تجارية، لاتزال ثروة التجار الطارئین تتراكم بشكل مثير من خلال الاستثمار في قطاعات بعيدة كل البعد عن القطاعات الإنتاجية والحيوية التي من شأنها تشغيل اليد العاملة ورفد الاقتصاد الوطني للبلد.

تتركز تلك الاستثمارات الطارئة في القطاع الخدمي كشرركات تحويل الأموال، والبناء والتشييد والعقارات، والمطاعم والفنادق والمولات وأسواق الجملة، ومعظم واردات هذا السوق تتدفق من المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.

16 - تقرير لجنة الخبراء 2020م.

17 - الحرب في اليمن التعقيدات الداخلية ومصادر التمويل الذاتية للصراع موقع بي بي سي 25/3/2021م.

كما شهدت المدينة افتتاح عدد من المصانع الخدمية التي تم انشاؤها على أرض مستأجرة وشيدت هياكلها من هناجر حديدية حيث تعمل في مجال تغليف الفواكه وتعبئة المياه وصناعة البلاستيك وتجميع معدات المطاعم.

وبلغت إيرادات مكتب الضرائب بالمحافظة خلال العام 2021 ما يقارب من 11 مليار ريال يماني⁽¹⁸⁾. وبرزت في مأرب وجوه جديدة نتيجة لصفقات فساد نفذتها قيادات عسكرية مع شركات تولت تقديم إمدادات غذائية وإعاشة للجيش الوطني. واحتلت مدينة مأرب خلال زمن الحرب المرتبة الأولى من حيث التوسع العمراني، حيث تضاعفت بشكل كبير جدا مساحة المدينة التي تشهد يوميا أعمال البناء والتشييد العقاري.

حراك شعبي

وبرزت في المكلا - جنوب شرق اليمن - استثمارات وليده في القطاع النفطي والعقاري وتحويل وصرافة الأموال.

وتمكنت شركة صغيرة تعمل في مجال الحديد من توسيع استثماراتها خلال سنين الحرب وتتحول إلى مجموعة من الشركات التجارية العاملة في استيراد المشتقات النفطية والاستثمار العقاري والملاحة وتحويل الأموال وغير ذلك.

وتعد من بين أبرز تلك الشركات الوليدة التي نشأت في زمن الحرب وتمكنت من تحقيق ثروات مالية كبيرة وتقع مقراتها في المكلا وتنشط في مختلف المحافظات الجنوبية والشرقية لليمن، شركة حضرموت العالمية للطاقة المحدودة، وشركة احقاف حضرموت للمقاولات وخدمات حقول النفط والغاز المحدودة، للطاقة العالمية المحدودة، وشركة البسييري للصرافة، وشركة بن دول للصرافة.

ونشر ناشطون وثائق فساد مالية تشير إلى تورط عدد من الشخصيات في نهب المال العام وتدين عددا من الشركات الجديدة، وتساعد الحراك والسخط الشعبي في حضرموت وبلغت ذروة تلك الاحتجاجات في ديسمبر 2021 المطالبة بوقف فساد السلطة المحلية وإقالة المحافظ.

أثرياء عدن الجدد!

أظهرت نتائج المسح التي استهدفت عددا من المستوردين بأن القوات الامنية في ميناء عدن وميناء الضبة في المكلا تفرض إتاوات على كل حاوية لحظة خروجها من الميناء.

وقال عدداً من المستوردين عبر ميناء عدن بأن هذه المبالغ يخضع حجمها حسب وجهتها، حيث تتضاعف مبالغ الإتاوات على الحاويات المتجهة إلى خارج مدينة عدن من تلك التي ينتهي بها الحال إلى مخازن المستوردين بمدينة عدن.

وتتولى قوات الدعم والإسناد التابعة للمجلس الانتقالي السيطرة على مينائي الزيت والحاويات في عدن وعلى المنافذ البرية للعاصمة المؤقتة ولحج وأجزاء من أبين.

وظهرت للعلن صراعات بين قيادات الصف الأول للمجلس الانتقالي في فبراير شباط 2021 حينما قرر محسن الوالي انشاء شركة جديدة أطلق عليها، إسناد للخدمات البترولية⁽¹⁹⁾، وفي ظل الصراع الدائر على هذه الشركة أصدر عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي قرارا بالإطاحة بالوالي من منصبه كقائد لقوات الدعم والإسناد⁽²⁰⁾ وذلك في 23 ابريل نيسان 2021م.

إلى ذلك كشفت مصادر أمنية وخاصة⁽²¹⁾ إن قوات المجلس الانتقالي في محافظة أبين تستخلص في اليوم الواحد مبالغ تصل إلى 20 مليون ريال يماني من عوائد الجبايات التي تفرضها النقاط الأمنية التابعة لها والمنتشرة على طول الخط الواصل بين مدينتي زنجبار وعدن.

ونشأت في عدن والمحافظات المجاورة لها طبقة جديدة من التجار المستفيدين من نفوذ السلطة الحاكمة، والأموال المتدفقة من دول التحالف العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، وقد تراكمت ارصدة كبيرة من العملة المحلية لدى شركات صرافة وتجارة جدد، بل إن بعض شركات الصرافة تعمل للحصول على تراخيص للتحويل إلى بنوك.

وفي حين يجري التسهيل من السلطات في العديد من المحافظات التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية للتجار الجدد المرتبطين بها لإقامة مشروعات استثمارية متعددة كالمولات التجارية بينما تزداد المضايقات والاستفزازات للقطاع الخاص التقليدي ويواجه العراقيل اليومية، ووصل الأمر إلى الاستحواذ على بعض الوكالات التجارية لصالح نافذين مقربين من السلطات الرسمية في تلك المناطق.

شركة مصافي عدن

كشفت وثائق حكومية⁽²²⁾ عن قيام محمد عبدالله البكري المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن بتحويل جميع إيرادات الشركة إلى شركة القطيبي للصرافة بدلا من حسابها في البنك المركزي في عدن أو إلى أحد حساباتها المصرفية في البنك الاهلي وهو البنك التجاري الوحيد الذي يقع مقره الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن.

وتقدر الإيرادات الشهرية لشركة مصافي عدن بحوالي نصف مليار ريال يماني شهرياً⁽²³⁾.

وفي مارس اذار 2021 أصدر رئيس الحكومة قرارا بمنح محمد البكري إجازة مفتوحة⁽²⁴⁾، وفي 10 ديسمبر كانون الأول 2021 أبلغت شركة القطيبي للصرافة الحكومة اليمنية بأن حساب شركة مصافي عدن صفر⁽²⁵⁾.

19 - تقرير الاطاحة بالوالي والمشوشي من قيادة قوات الدعم والاسناد - المصدر أونلاين 25/4/2021م.

20 - المصدر السابق.

21 - تقرير جبايات قوات الانتقالي في زنجبار - المصدر أونلاين 26/9/2021م.

22 - مراسلات رسمية بين وزير النفط ووزير المالية ومدير شركة مصافي عدن 2021م.

23 - بيان نقابة عمال مصافي شركة عدن 6/1/2022م.

24 - مذكرة من مدير مكتب رئيس الوزراء 23/3/2021م.

25 - مذكرة للهيئة العليا لمكافحة الفساد 10/12/2021م.

خاتمة

هذا الإثراء الغير مشروع والذي تعرفه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتباره: أي زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليها بصورة معقولة قياساً إلى دخل المشروع.. لم يقتصر على تلك الأسماء والشخصيات التي وردت، فلا تزال هنالك قوائم أخرى لأثرياء هذه الحرب التي تمتد نحو السعودية والإمارات وغيرهما، بالإضافة إلى شركات التسليح ومنظمات الإغاثة وغير ذلك من مواطني تلك الدول والشخصيات الاعتبارية وغير الاعتبارية التي شكلت حرب اليمن لهم ثراء فاحش، ودفعت عدد من ضباط التحالف العربي لخلق نوافذ استثمار لهم عبر شركاء محليين في اليمن حسب روايات متطابقة حصلنا عليها من عدن والمكلا.

السياسة النقدية .. التضخم وتشوهات سعر الصرف

السياسة النقدية .. التضخم وتشوهات سعر الصرف

اعتمد البنك المركزي اليمني في سياساته النقدية في العام 2021 على استهداف العرض النقدي لتحقيق استقرار الأسعار من خلال استخدام القاعدة النقدية كهدف تشغيلي والتأثير عليها بأدوات السياسة النقدية، واعتمد أسعار صرف أكثر مرونة من خلال المزادات التي أعلن عنها مؤخراً لدعم السلع الأساسية، وتخفيف الاعتماد على تمويل العجز من أدوات تضخمية كالإصدارات النقدية، ومحاولة التأثير على الطبعة القديمة من العملة عبر إصدار جديد منها، كما قام المركزي بتشديد إجراءات الرقابة والتفتيش على شركات الصرافة والبنوك المحلية، وتم إيقاف كثير من الشركات المخالفة ومع كل ما اتخذ المركزي من سياسات إلا أنه لم يستطع إيقاف نزيف العملة المحلية وتدهورها.

العرض النقدي

شهد العام 2021 ضخ مزيد من العملة المحلية المصدرة من قبل البنك المركزي اليمني في عدن في حين ظلت شحة السيولة للعملة المحلية هي السائدة في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين. وأعلن البنك المركزي اليمني في أغسطس 2021 عن إصدار جديد (النسخة القديمة) وذلك سعياً منه لإصلاح التشوهات السعرية بين النسختين المصدريتين، ولم يفصح عن حجم ذلك الإصدار، غير أن هذا القرار يبدو توقف العمل به بعد أن تعرض للانتقاد من الأوساط الاقتصادية والتشكيك في إمكانياته في تحقيق تلك السياسة التي يهدف من خلالها المركزي زيادة المعروض النقدي في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين وبالتالي تقليص فوارق أسعار الصرف بين الإصدارين والقضاء على التشوهات السعرية نظراً لغياب الرؤية واستمرار جماعة الحوثيين منع تداول أي إصدار جديد من المركزي عدن حيث سبق وأن أصدرت جماعة الحوثيين في صنعاء قراراً بمنع تداول العملة بشكلها الجديد في ديسمبر 2019، وهو ما تسبب في خلق سعرين متوازيين لعملة واحدة وأضررت تلك السياسة المزدوجة في ارتفاع أسعار صرف الدولار والعملات الأجنبية، وأعاقت انسيابية تدفق السلع بين المناطق المختلفة داخل البلد نظراً لاختلاف أسعارها في المجتمع الواحد.

ومن خلال توزيع الكثافة السكانية في مناطق سيطرة الطرفين هناك تكتل لجزء كبير من السكان في إطار سيطرة جماعة الحوثيين على المناطق تكتل جزء كبير من الكثافة السكانية في إطار سيطرة جماعة الحوثيين حيث تبلغ الكثافة نحو (15 مليون نسمة) مقارنة بـ (12 مليون نسمة)⁽²⁶⁾ في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، وهذا يلعب دور كبير في عدم فاعلية بعض السياسات التي تنتهجها الحكومة الشرعية والمركزي اليمني.

وضخ البنك المركزي اليمني سيولة كبيرة في السوق المحلية من خلال دفع المرتبات لمختلف القطاعات الحكومية والجيش، كان بعض مصادرها من الإصدارات النقدية التي يضخها إلى السوق بين الفينة والأخرى، وحسب بيانات البنك المركزي فإن العملة المصدرة بلغت 207 مليار ريال خلال منتصف

العام 2021 ولجأت الحكومة لذلك نظراً للعجز في الإيرادات العامة لتغطية نفقات المرتبات والأجور وبقية بنود الإنفاق بالرغم مما يشكله الإصدار النقدي من تضخم وضغط كبير على أسعار الصرف. لكن تلك السياسة التضخمية لتمويل عجز الموازنة الحكومية كانت لها تأثيرات سلبية على تدهور قيمة الريال اليمني وتقويض القوة الشرائية وزيادة معدلات التضخم، وتعميق الأزمة الإنسانية حيث كان المركزي يستهدف تضخم مقداره 25% بينما التضخم الواقعي تجاوز الهدف المحدد وتجاوز 100% في معظم السلع، ويعزى ذلك إلى انعدام التكاملية بين السياسات المالية والسياسات النقدية فكان يفترض أن تعزز جهود المركزي حزمة من الإجراءات الحكومية كتوحيد الوعاء الإيرادي للتخفيف من تغطية النفقات من المصادر التضخمية، وغلغ الحسابات البنكية للمؤسسات الحكومية في البنوك الأخرى واتخاذ إجراءات حازمة من قبل المؤسسات الرقابية، وضبط المضاربين بالعملة بالتعاون مع الأجهزة القضائية والأمنية.

الاحتياطات النقدية

تمثل الاحتياطات النقدية الأجنبية الداعم الرئيسي للعملة المحلية حيث يعتبر حجم الاحتياطي مقياس لقدرة الدولة على الوفاء بمدفوعاتها الخارجية، وعلى حجم الصادرات وعوامل الإنتاج التي تتمتع بها الدولة، ويعاني الاقتصاد اليمني من استمرار الحرب الدائرة والتي أدت إلى نفاذ ما لديه من احتياطات نقدية منذ السنوات الأولى للحرب وتوقف كل مصادر النقد الأجنبي عدا عن الحوالات الواردة وتدفق بعض المساعدات الأجنبية والتي تتناقص عاماً بعد عام علاوة على بعض الودائع الغير مكلفة، وكميات محدودة من الصادرات النفطية.

الحوالات الخارجية الواردة والتي يتم استقبالها عبر شركات تحويل محلية وأجنبية مختلفة وتدار معظم تلك التدفقات من الإدارات العامة للبنوك المحلية - التي لاتزال مقراتها الرئيسية في صنعاء - وبعض شبكات التحويلات المالية، حيث تشكل الحوالات الواردة مصدر مهم من التدفقات النقدية، ويتركز قرابة 2 مليون مغترب يمني في المملكة العربية السعودية ويشكلون الغالبية العظمى من المغتربين اليمنيين في الخارج⁽²⁷⁾.

وتلعب التدفقات النقدية للمساعدات الإنسانية دوراً مهماً في تغذية الأرصدة الخارجية للبنوك، لكنها لا تمر عبر البنك المركزي اليمني ولايستفيد منها في سياساته النقدية التي يتخذها، وإنما يتم تحويل تلك التدفقات عبر بنوك محلية تتبع القطاع الخاص ومقراتها في صنعاء، وتقدر المساعدات الإنسانية التي طلبتها الأمم المتحدة من المؤتمر 3.85 مليار دولار غير أن التعهدات بلغت للعام 2021 حسب مؤتمر المانحين المنعقد في نيويورك عبر الاتصال المرئي بـ 1.67 مليار دولار مقارنة بـ (2.1) مليار دولار للعام 2020 منها 1.89 مليار مخصصة لخطة الاستجابة الإنسانية⁽²⁸⁾.

أما بالنسبة للإيرادات النفطية والغازية وهي أهم مصادر النقد الأجنبي بلغت 1.1 مليار دولار للعام 2019 وتراجعت إلى 476 مليون دولار للعام 2020 نظراً لانخفاض أسعار البترول عالمياً إلى مستويات 10 دولار للبرميل بعد أن كانت في مستويات 60 دولار لكنها عادت إلى نفس المستويات وأعلى في العام 2021 وهذا سيعزز الإيرادات التي لازالت متدنية مقارنة بما كانت عليه قبل أن تتوقف بعض

الشركات النفطية العاملة في القطاعات النفطية عن العمل وخصوصاً في محافظة شبوة النفطية مع استمرار غلق ميناء بلحاف بدعاوى أمنية وعسكرية وعضوظات سياسية على الحكومة من قبل بعض الأطراف في التحالف حسب تصريحات بعض المسؤولين في الحكومة الشرعية ، وبالرغم من حجم التصدير المتدني إلا أنها تمثل النسبة الأكبر بين الإيرادات العامة للدولة.

حقوق السحب الخاصة للدول الأعضاء في صندوق النقد والذي أعلن البنك المركزي اليمني في أغسطس الماضي أن الصندوق وافق على سحب حقوق السحب الخاصة والمقدرة بـ 665 مليون دولار ويمكن أن تكون متاحة للاستفادة منها في تعزيز قيمة العملة المحلية وتحسين موقف المركزي في الاحتياطات النقدية خلال هذا العام⁽²⁹⁾.

ومن خلال تحليل موقف التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية فإن المعدل السنوي أكثر من 6 مليار دولار تأتي فقط من حوالات المغتربين والمساعدات الإنسانية، وكتلة كبيرة من تلك التدفقات خصوصاً حوالات المغتربين تمر عبر شبكات تحويل وشركات صرافة محلية وتمثل تلك الكتلة الكبيرة من العملة خارج الرقابة والسيطرة مصدر رئيسي للتلاعب بأسعار الصرف والمضاربة بها، وتساهم في تعزيز ميزان المدفوعات لكن بحاجة الى ضبط في السوق المحلية حتى لا تشكل ضغط على أسعار الصرف.

وتشكل تدفقات المشتقات النفطية والصادرات السلعية الأخرى بالمتوسط خلال الثلاثة الأعوام السابقة 1.3 مليار وحسب موازنة العام 2021 فإن المتوقع أن تصل إلى (1259.7) مليون دولار، لكن بالمقابل تشكل الواردات السلعية والخدمات ضغطاً كبيراً على ميزان المدفوعات فتمثل الواردات النفطية فقط ما يقارب 24% من إجمالي الواردات السلعية والمقدرة بـ 9436.6 مليون دولار⁽³⁰⁾ وتنظيم استيراد المشتقات النفطية من قبل البنك المركزي والحكومة الشرعية سيكون له أثر كبير على تحسن ميزان المدفوعات والاحتياطي الأجنبي في حال نجح في ذلك.

كما أن إعادة تنظيم عملية الاستيراد من قبل المركزي والحكومة، وترتيب مصادر التدفقات النقدية الأجنبية الحالية وضبط العرض والطلب في السوق المحلية كفيل باستقرار العملة، لكن غير كافي لاستعادة النشاط الاقتصادي بشكل عام والذي يحتاج إلى دعم كبير ومصادر تمويل كالمنح والهبات والودائع الغير مكلفة والتي تذهب إلى الإنفاق الرأسمالي بالإضافة إلى السماح بإعادة التصدير للمشتقات النفطية والغازية وبشكلها الطبيعي.

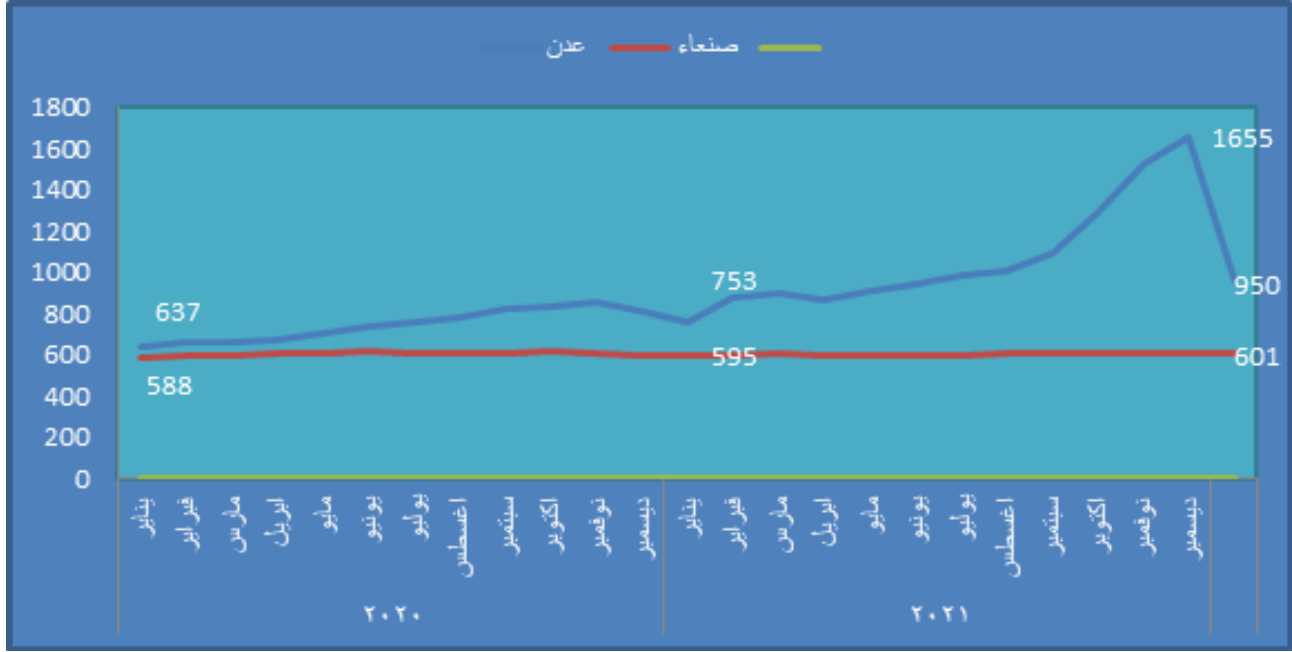
تغيرات أسعار الصرف

تعد أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق المحلية من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد والناس في بلد يستورد 90% من احتياجاته، فأثرها بالغ على معدلات التضخم والنتاج المحلي، ومختلف العوامل والأنشطة الاقتصادية، حيث استمرت في تحقيق أرقاماً قياسية مقابل الريال اليمني في ظل استمرار الحرب واستمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وازدواج السياسات المالية والنقدية مع الاكتفاء ببعض الإجراءات البسيطة في مناطق سيطرة أطراف الصراع والتي تزيد من التدهور الاقتصادي وتعمق معاناة الناس وتضييق معيشتهم، وترفع نسب الفقر والبطالة والتضخم. كما تلعب الأحداث السياسية والخلافات بين الأطراف سواءً في إطار الحكومة الشرعية والتحالف العربي أو مع جماعة الحوثيين في تغيير أسعار الصرف، وتشكل التحركات حول حقول النفط والغاز

29 - الموقع الإلكتروني للبنك المركزي اليمني - عدن <https://www.cby-ye.com>

30 - نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية، البنك المركزي اليمني، العدد (4)، سبتمبر 2021.

والتدخلات من جميع الأطراف مؤشر على مستقبل الاقتصاد اليمني الذي يعتمد عليها بدرجة رئيسية ولا تزال تلك المناطق في حكم المجمة في الوقت الذي يمر الشعب اليمني بأسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم.

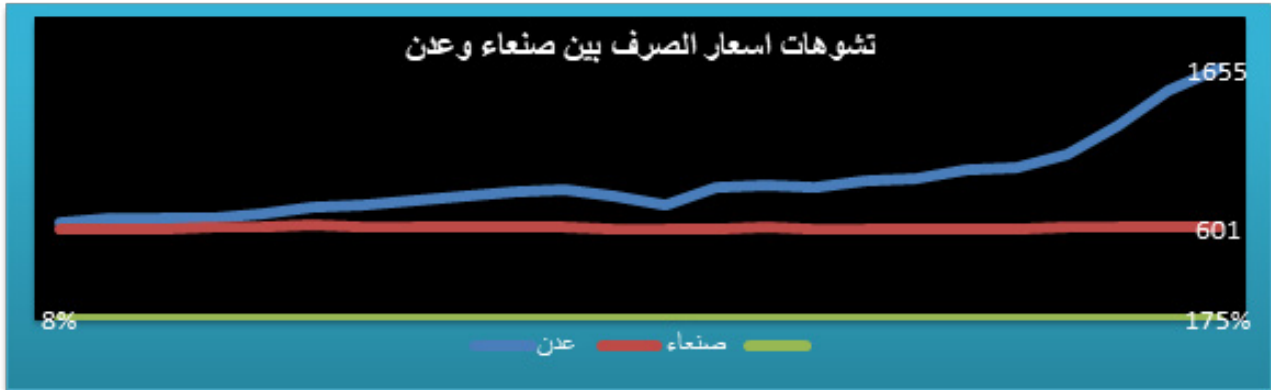


وحدة الرصد، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي 2021

وشهد الريال اليمني منعطفات وتغيرات كبيرة في العام 2021 حيث افتتح العام عند مستوى 753 ريال للدولار الواحد واختتم العام عند مستوى 950 ريال، لكن ما بين الافتتاح والإغلاق كانت هناك قمم وقيعان وأرقام قياسية وصل إليها الريال لامست 1500 ريال في بداية شهر ديسمبر 2021 ليفقد 70% من قيمته بعد أن كان 1005 ريال في أغسطس 2021، ولعبت مجموعة من الأحداث والقرارات والمتغيرات دوراً كبيراً في تشكيل تلك القمم والقيعان كان أبرزها المضاربة في سوق الصرافة، وزيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات مع شحة في التدفقات النقدية الأجنبية، وكان لقرار تغيير محافظ البنك المركزي وتشكيل مجلس إدارة جديد في 6 ديسمبر 2021 ردة فعل قوية في حدوث هبوط حاد لأسعار الصرف بقراءة 30% خلال ساعات من إعلان القرار حيث هبط من مستوى 1700 ريال للدولار إلى 1330 ريال واستمرت في التراجع لتسجل أدنى مستوى لها عند 798 ريال وبنسبة تجاوزت 50% قبل أن ترتد إلى مستويات 950-1000 للدولار مع الأسبوع الأول من يناير 2022.

أهم الإجراءات في السياسة النقدية

لأزالت السياسات المالية والنقدية المزدوجة بين جماعة الحوثى في صنعاء والحكومة الشرعية في عدن مستمرة، ومع استمرار تلك الانقسامات تستمر معاناة اليمنيين، فما زال فارق سعر الصرف بين المنطقتين يشكل معاناة كبيرة للشعب منذ قرار جماعة الحوثى منع تداول الإصدارات الجديدة من العملة.



وحدة الرصد، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي 2021

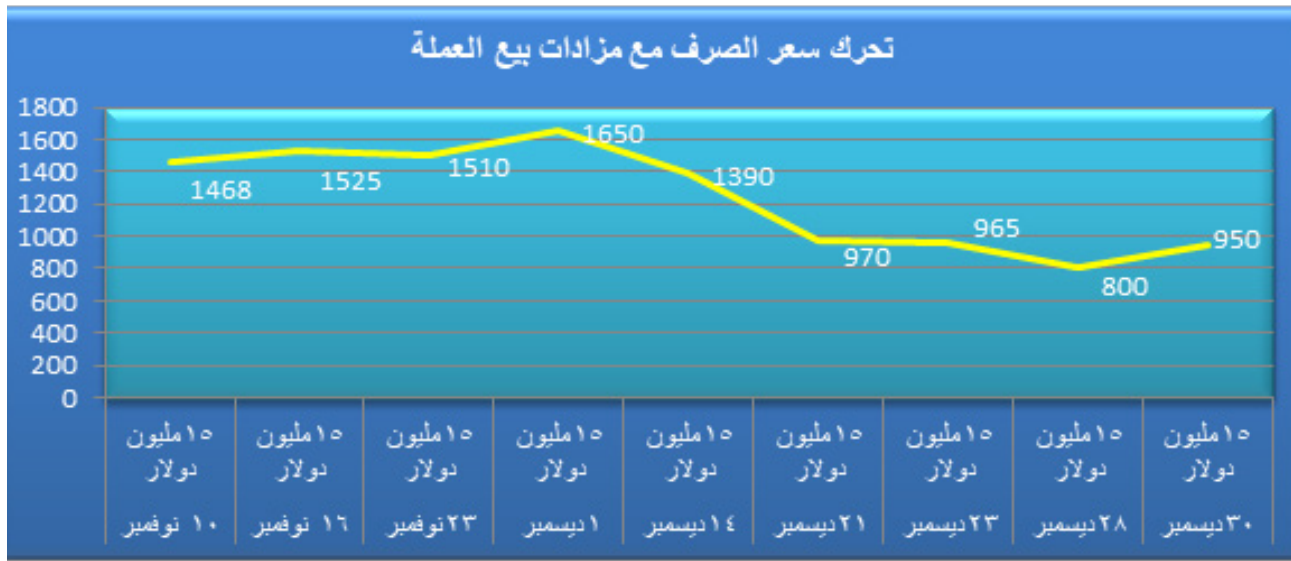
وظلت تشوهات سعر الصرف بين صنعاء وعدن ترتفع بشكل مستمر وبنسب كبيرة وصلت إلى ذروتها في ديسمبر 2021 بنسبة 175% مقارنة بنفس الفترة 2020 حيث بلغت 35% وهذا كلف المجتمع أعباء كبيرة حيث توقفت حركة الشراء لكثير من السلع من مناطق صنعاء وحولها نظراً للكلفة الباهظة التي يدفعها المواطن في مناطق سيطرة الشرعية، وبلغت أعباء تحويل مبلغ 100 ألف ريال من عدن إلى صنعاء 65 ألف ريال هذا يعني أن تحويل مرتب معلم إلى صنعاء راتبه الشهري 70 ألف ريال سيصل منه فقط 25 ألف ريال.

مزادات بيع العملة الأجنبية

أقر البنك المركزي اليمني في ديسمبر 2021 آلية لبيع العملة الأجنبية في السوق المحلية للمستوردين والشركات التجارية عبر البنوك التجارية ومن خلال منصة (Refinitiv) حيث تتلخص الآلية بتدخل المركزي في السوق المحلية عبر بيع الدولار للمستوردين بفارق 50 ريال عن سعر الدولار في السوق السوداء، وذلك بتقديم طلبات الشراء والدخول في المزادات عبر البنوك التجارية وذلك لغرض استيراد السلع الأساسية ومشتقاتها بدرجة رئيسية.⁽³¹⁾

تدخل المركزي بـ 135 مليون دولار منذ 10 نوفمبر وحتى 30 ديسمبر 2021 عبر تلك المزادات ومن خلال رصد تحركات أسعار الصرف مع كل مزاد يتضح أن أسعار الصرف ترتفع في السوق السوداء كردة فعل خصوصاً في الأربعة المزادات الأولى لكن سرعان ما تراجع أسعار الصرف من 1650 ريال

إلى 1390 ريال للدولار وبنسبة 18% مدفوعة بالتغيرات التي شهدتها قيادة البنك المركزي، وتوجه قيادة البنك الجديدة في انتهاج سياسة أكثر شفافية وصرامة تجاه المخالفين من شركات الصرافة وتنظيم عملية الطب على العملة الأجنبية حسب لقاءات القيادة الجديدة مع البنوك وشركات الصرافة، يمكن القول بأنه من السابق لأوانه الحكم على آلية البيع عن طريق المزاد فالعملية تحتاج إلى وقت أطول لنحكم عليها خصوصاً وأن مصادر النقد الأجنبي شحيحة، فالعملية تحتاج إلى مصدر دائم للنقد وهذا لن يتحقق إلا في عودة قطاعات النفط للإنتاج والتصدير بكامل طاقتها فهي المصدر المستمر والضامن لاستمرار المزادات .



ونجحت تلك الفكرة في بعض الدول التي تعاني من عدم استقرار الصرف ومضاربة في العملة كالعراق الذي يمتلك مخزون نفطي كبير ويصدر قرابة 3 مليون برميل يومياً حيث استطاعت المزادات من تثبيت سعر صرف الدينار العراقي منذ العام 2003 وحتى 2013، (32) لكن لازالت تلك الفكرة تعاني في السودان.

ونرصد أهم الإجراءات والتغيرات خلال العام على النحو التالي:

- استمرار تنفيذ حملات تفتيشية دورية من قبل المركزي على شركات ومنشآت الصرافة في مناطق الحكومة الشرعية.
- إيقاف شركات وشبكات التحويلات المالية ومنشآت الصرافة المخالفة بالتعاون مع النيابة العامة.
- الإعلان عن شبكة التحويلات المالية الموحدة في عدن ومجلس إدارتها.
- إصدار نقدي من العملة المطبوعة بنسختها القديمة من قبل البنك المركزي في عدن، لكن لم يتم الاستمرار بالإجراء.
- إيقاف التعامل مع الإصدارات النقدية التي أعلن عنها مركزي عدن من قبل مركزي صنعاء.
- إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات المشتقات النفطية بالعملة الصعبة بدلاً عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني بهامش 30% عن سعر الصرف، على أن يسهم ذلك الإجراء في توفير النقد الأجنبي لاستخدامه في مجالات أخرى.
- تفعيل آلية المصارفة عبر المزادات لتوفير العملة الصعبة لاستعادة الدورة النقدية في الجهاز المصرفي.

المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

معدل نمو الناتج المحلي

سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً في العام 2020 بلغ 8.5% نظراً لانخفاض حجم النشاط الاقتصادي وانخفاض الصادرات النفطية وسعرها العالمي مدفوعاً بانكماش عالمي بسبب جائحة كورونا (كوفيد19) حيث بلغ متوسط الانكماش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (3.1%) مقارنة بنمو بلغ 2.8% في العام 2019.⁽³³⁾ ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال العام 2021 انكماشاً بنسبة 2% حسب تقديرات البنك المركزي اليمني نظراً لاستمرار العوامل الاقتصادية والسياسية السلبية، مقارنة بانكماش اقتصادي بلغ 8.4% في العام 2020 ونمو 1.4% في العام 2019.⁽³⁴⁾ ويخسر الاقتصاد اليمني عاماً بعد عام فحسب تقرير "تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي" والذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يشير إلى أن حجم الخسارة التي تكبدها الناتج المحلي الإجمالي نظراً لاستمرار النزاع بلغت (126 مليار دولار) حتى العام 2021 بشكل تراكمي منذ بداية الحرب، حيث كان يفترض أن يكون الناتج المحلي (42.3 مليار دولار) بدلاً من (21.3 مليار دولار).⁽³⁵⁾

الناتج المحلي الحالي والخسارة والمفترض



ويتوقع التقرير أن يستمر تراجع الناتج المحلي الإجمالي في حال سيناريو استمرار الحرب إلى العام 2030 إلى (24.3 مليار دولار) ويخسر (422 مليار دولار) كمعدل تراكمي منذ بداية الحرب وبمعدل سنوي 32.8 مليار دولار خلال الـ 9 سنوات القادمة. أما في حال سيناريو توقف النزاع وإعادة الأعمار فإن الناتج المحلي المتوقع (69.8 مليار دولار) في العام 2030.

33 - أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، أبريل 2021.

34 - نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية، البنك المركزي اليمني، العدد(4)، سبتمبر 2021.

35 - تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن 2021.

الإيرادات العامة

تشير التقديرات المتوقعة للعام 2021 على وجود تحسن ملحوظ في إجمالي الإيرادات العامة للحكومة حيث يتوقع أن تبلغ (1,491) مليار ريال بزيادة قدرها (561) مليار ريال عن أرقام 2020 و(569) مليار ريال عن العام 2019. ويرجع التحسن إلى زيادة نسبة الإيرادات النفطية والغير نفطية هذا التحسن في الإيرادات لم ينعكس على تخفيف الاعتماد على الإصدارات النقدية حيث زادت الإصدارات النقدية بمقدار (207 مليار ريال) خلال النصف الأول من العام 2021 مقارنة عما كانت عليه في ديسمبر 2020. ويستهدف المركزي نسبة زيادة بمقدار 22%. غير أن تفاعل أسعار الصرف في السوق السوداء لم تكن لتنسجم مع تلك الإصدارات حيث تضاعفت خسائر الريال. واعتمد التقرير على البيانات التقديرية للنصف الثاني من العام 2021 نظراً لتأخر نشر البيانات الفعلية من قبل المركزي اليمني.⁽³⁶⁾

واحتلت الإيرادات النفطية نسبة 35% من إجمالي الإيرادات في العام 2020 ويمكن أن ترتفع تلك النسبة للإيرادات المتوقعة في 2021 إلى 50% حسب بيانات الموازنة العامة. أما عن الأرقام الفعلية المنشورة حتى منتصف العام 2021 فتشير إلى هناك عجز في تغطية النفقات بلغ 186 مليار ريال، وهذا العجز تم تغطية من مصادر تضخمية (الإصدار النقدي) حيث بلغ الإصدار النقدي 207 مليار ريال حتى يونيو 2021 ومن المتوقع أن يبلغ 754 مليار ريال مع نهاية العام 2021.

وبالرغم من تحسن موقف الحكومة في الإيرادات العامة خلال الأعوام 2018-2021 إلا أن ذلك لم ينعكس على تخفيض العجز فمعدلات التغير وزيادة في الإيرادات (24%)، (0.80%)، (60.4%) يقابلها نفس المعدلات في النفقات العامة (-27%)، (5%)، (31%) للأعوام 2019، 2020، 2021 وبالتالي لم يتحسن عجز الموازنة طيلة الثلاثة الأعوام الأخيرة فكلما زادت الإيرادات تتوسع الحكومة في النفقات.

ولم يكن ذلك التحسن بالشكل المطلوب حيث مازالت كثير من الإيرادات العامة مشتتة في بين أطراف الصراع مع استمرار هشاشة الأوعية الإيرادية في إطار سيطرة الحكومة الشرعية، وتقدم آلية احتساب تلك الإيرادات والقوانين المنظمة في ظل معدلات التضخم الحالية، ومحاولة الحكومة والمركزي غلق حسابات المؤسسات الحكومية طرف البنوك الخاصة حيث وجه المركزي البنوك الخاصة بغلق كل الحسابات طرفها، وفي مذكرة موجهة من وزير المالية إلى وزير النفط تشير إلى وجود حسابات خارج البنك المركزي بقرابة 20 مليون دولار لشركة النفط اليمنية طرف إحدى شركات الصرافة.⁽³⁷⁾

وقررت الحكومة في يوليو/ تموز الماضي رفع سعر الدولار الجمركي (سعر صرف الدولار لأغراض احتساب الجمارك على الواردات) من 250 ريال إلى 500 ريال وذلك لدعم المالية العامة وحسب الحكومة فإن القرار سيرفع عائدات الرسوم الجمركية من 350 مليار ريال إلى 700 مليار ريال سنوياً، واستثنى القرار السلع الأساسية المستوردة لكن القرار آثار جديلاً واسعاً في الوسط التجاري والغرف التجارية لما له من آثار كبيرة على ارتفاع أسعار السلع في ظل عدم وجود الرقابة الحكومية القوية على الشركات التجارية والمستوردين.⁽³⁸⁾

لا تدخل في الأرقام المذكورة السابقة الإيرادات العامة للمناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي في صنعاء حيث قدر تقرير فريق الخبراء الصادر في مطلع العام 2021 أن الحوثيين وعن طريق القنوات والآليات العديدة التي أنشأوها سمحت لهم بتحويل أموال لا تقل عن 1.039 ترليون ريال يمني ما يعادل 1.8 مليار دولار (بسعر صرف 568 للدولار الواحد)⁽³⁹⁾ وتستفيد منها فقط جماعة الحوثي

36 - نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية، البنك المركزي اليمني، العدد (4)، سبتمبر 2021.

37 - موقع قناة يمن شباب ، ديسمبر 2021، <https://yemenshabab.net/economy/72480>

38 - موقع الحكومة اليمنية، أغسطس 2021، <https://pmo-ye.net/post/1567>

39 - رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، 22 يناير 2021.

وارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة %149 و%49 عن العامين 2020، 2019 على التوالي لتصل إلى 134 مليار ريال. وبلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة %54.3 في العام 2020 ويتوقع أن تبلغ نسبة التغطية %66.4 في العام 2021 وهذا يشير إلى تحسن كفاءة الإيرادات بالرغم من الزيادة في النفقات العامة. أما ما يتعلق بمناطق سيطرة جماعة الحوثي فتستمر الجماعة بالتعظيم عن البيانات الحقيقية للإنفاق العام والإيرادات العامة، وتمتنع الجماعة عن دفع المرتبات والأجور لمنتسبي القطاعات الحكومية من السلك المدني حيث يشكل المجهود الحربي (الإنفاق العسكري) النسبة الأكبر حسب الملاحظات والمقابلات الميدانية. فأخر نصف راتب صرفته الجماعة لمنتسبي السلك المدني في ديسمبر 2021 وهو عبارة عن نصف راتب لشهر أبريل 2018.

معدلات التضخم

شهد العام 2021 معدل تضخم مرتفع مقارنة بالأعوام السابقة منذ بداية الحرب حيث يتوقع المركزي اليمني أن يصل متوسط معدل التضخم (%30) مقارنة بالعام 2020 البالغ (%25) بفارق (%5) عن العام 2021،⁽⁴²⁾ ويرجع السبب في ذلك لعوامل محلية متداخلة كلها ناتجة عن الحرب المستمرة بشكل عام وإلى الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة في إطار سيطرة الحكومة الشرعية وانعدام السياسات المالية والنقدية المتكاملة والفساد في آلية تسليم المرتبات للجيش والأمن في ظل توسع السوق السوداء لبيع وشراء العملات والمضاربة المفرطة فيها وارتباط معظم السلع بأسعار صرف العملات الأجنبية التي شهدت ارتفاعات وأرقام قياسية هي الأخرى.

وتشهد مناطق سيطرة جماعة الحوثي تضخم مكبوت أو مقيد وينتج هذا النوع من التضخم عندما تتدخل السلطات بفرض سعر محدد بناءً على قوة القرار وليس على بيانات اقتصادية حقيقية، ويعرف بأنه: التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفاً للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.⁽⁴³⁾ وسعت جماعة الحوثي إلى تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية بسقف محدد تمكنت من خلاله ضبط أسعار السلع التي تتأثر وبشكل كبير في أسعار العملات الأجنبية.

السلع الأساسية

تم رصد قيمة سلة غذائية - مكونة من 9 سلع (أرز بسمتي حبة طويلة 1 كيلو- أرز حبة قصير 1 كيلو- سكر 1 كيلو- زيت طهي 2 لتر- قمح 1 كيلو- دقيق 1 كيلو- فاصوليا حمراء - علبة ماء مفلترة 20 لتر- قارورة مياه 0.75 لتر) تمثل الحد الأدنى للمعيشة في خمس محافظات يمنية وتشير الأرقام إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية في جميع المحافظات المرصودة منذ بداية العام 2021 وخصوصاً في النصف الثاني من العام حيث تجاوز متوسط التضخم في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية %50 وأعلى معدل تضخم كان في ديسمبر حيث تجاوز %100 وارتفعت قيمة السلة من 7,442

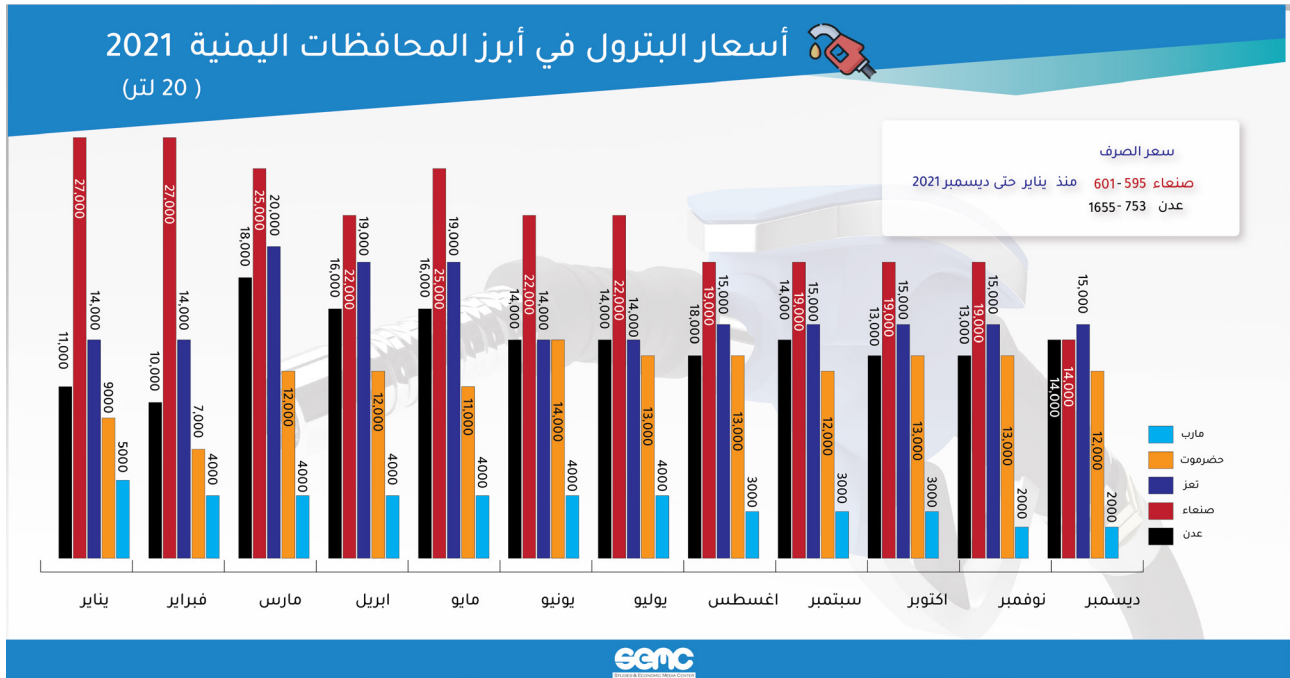
42 - نفس المرجع السابق.

43 - طه، رانيا الشيخ، التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، 2021.

ريال إلى 14,143 ريال قبل أن يعود ويتراجع مع التغييرات في قيادة البنك المركزي وانخفاض أسعار الصرف. أما في صنعاء فقد كان متوسط معدلات التضخم طفيفة بلغت 5%.

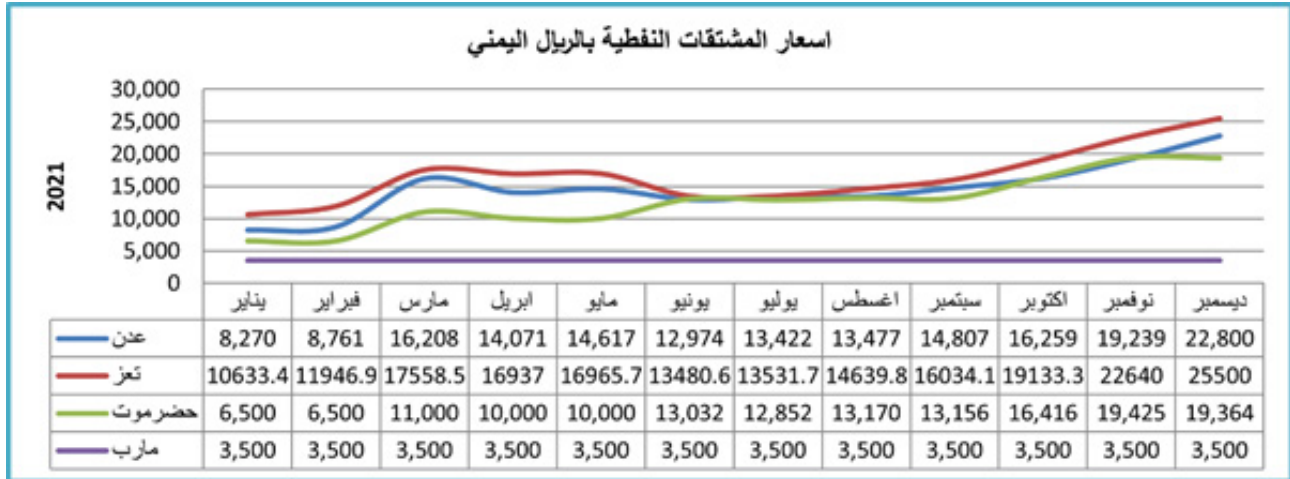
الوقود والغار:

تعتبر مادة (البنزين) من أهم السلع التي لها تأثير كبير على حياة الناس في أي بلد وهي مؤشر مهم على معدل التضخم، تم مراقبتها في خمس محافظات مختلفة (صنعاء، عدن، تعز، حضرموت، مارب)، ونظراً لاختلاف أسعار العملة المحلية بين الإصدار القديم والجديد فقد تم اعتماد سعر الدولار في مناطق الانخفاض والارتفاع ليكون سعر وسطي بحيث يسهل المقارنة بين المنطقتين.



وحدة الرصد، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي 2021

وتشير الأرقام إلى أن هناك تفاوت في أسعار البنزين (20 لتر) بين المحافظات المرصودة حيث تأتي صنعاء كأعلى سعر بمتوسط شهري 22 دولار ثم تعز بمتوسط 16 دولار وتليها عدن بمتوسط 14 دولار وحضرموت 12 دولار واستقرار كبير تشهده محافظة مارب بمتوسط شهري 3 دولار.



وحدة الرصد، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2021.

وتظهر البيانات أن هناك تلاعب كبير من قبل محطات تعبئة البترول وتجار المشتقات النفطية في مختلف المحافظات ففي حال افترضنا تغيير في أسعار صرف الريال اليمني لكن يفترض أن تبقى أسعار المشتقات النفطية ثابتة إذا ما تم تقويمها بالدولار الأمريكي إلا في حال التغيير العالمي في الأسعار.

وبلغ معدل التضخم في أسعار المشتقات النفطية في المحافظات تحت سيطرة الحكومة الشرعية 176% في عدن و(140%)،(198%) في تعز وحضرموت على التوالي فيما تسجل محافظة مأرب ثبات في الأسعار.

**القطاع الخاص اليمني..
فاتورة باهظة!**

القطاع الخاص اليمني.. فاتورة باهظة!

يعمل القطاع الخاص في اليمن في بيئة تتسم بالصراع وغير مستقرة أمنياً وسياسياً واقتصادياً، نتيجة الحرب الدائرة في البلاد منذ سبع سنوات، الأمر الذي تكبد بسببه خسائر مالية كبيرة متمثلة في ارتفاع تكاليف الاستيراد والإنتاج والتصدير التي انعكست على أسعار السلع والخدمات المقدمة للمواطنين مما يفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن.

القطاع الخاص هو أحد مكونات السوق النشطة التي تدفع كلفة الحرب الباهظة وتواجه تحدياتها اليومية من خلال التعامل مع كافة السلطات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الداخلي والخارجي، وتوضع أمامها عراقيل يومية على شكل تشريعات أو إجراءات للسلطات المتعددة في اليمن ناهيك عن السلوكيات الجبائية غير الرسمية المرتبطة بكافة مراحل النشاط الاقتصادي والاستثماري.

وقد أجبرت تلك التطورات التي شهدتها البلد العديد من مؤسسات القطاع الخاص على نقل رؤوس أموالها واستثمارها خارج اليمن في حين يحاول قطاع واسع من الشركات التجارية التكيف مع الظروف الداخلية المعقدة والبحث عن أرضية للاستمرار رغم كل التحديات والمنغصات.

بحسب المسح الذي أجره البنك الدولي في 2018 فإن ما يقرب من 35% من الشركات اليمنية أغلقت أبوابها، فيما عانى أكثر من 51% من الشركات الناجية من تقلص حجمها وتراجع أعمالها (44).

ولا يعني ذلك أن هناك قطاع خاص طفيلي نشأ نتيجة للحرب الراهنة واستفاد من ذوي النفوذ فيها، وهذا يشكل تحدياً إضافياً للقطاع الخاص الحقيقي حيث يعمل وفق معطيات لا تتفق مع قواعد السوق وأخلاقياتها، ولهذا نجد تشوهات كبيرة في السوق اليمنية متمثلة في تضخم رؤوس الأموال الطفيلية، وممارسة الاحتكار والتلاعب بالأسعار وصولاً إلى المضاربة ابتداءً من العملة ثم المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات.

تعددت مظاهر التحديات التي يواجهها القطاع الخاص اليمني خلال المرحلة الراهنة وبالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن القطاع الخاص يتعرض لاستهداف مباشر لمنشآته كإغلاق والمصادرة وعرقلة تراخيص العمل ناهيك عن تحديات على صعيد السياسات الاقتصادية والتشريعات الرسمية.

مثلت ازدواجية القرارات بين السلطات المتعددة في مناطق مختلفة من اليمن واحدة من التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الخاص وتبرز تجليات ذلك بصورة واضحة فيما يمكن أن يطلق عليه « التشطير النقدي » للعملة اليمنية وازدواجية القرارات بين السلطات التابعة للحكومة الشرعية وسلطات الحوثيين في مناطق سيطرتها، وإقحام القطاع الخاص في أتون الصراع السياسي بين الأطراف المتحاربة بالإضافة إلى الاختلالات الأمنية وتدهور قيمة العملة المحلية.

يعد الازدواج الضريبي والجمركي فضلاً عن الجبايات غير القانونية المفروضة على القطاع الخاص عند عبور السلع والشاحنات بين المدن اليمنية وفي داخل المدن واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع المقدمة للمواطنين حيث تضاعفت تلك الجبايات من خمسة إلى سبعة أضعاف ما قبل الحرب.

ولعل أحد المظاهر المهمة لمعاناة القطاع الخاص اليمني منع الحاويات من الدخول إلى الموانئ اليمنية من قبل دول التحالف العربي حيث تجبر تلك الحاويات على المرور إلى ميناء جدة أو جيبوتي للتفتيش قبل أن يتم إعادة شحنها إلى الأراضي اليمنية مع ما يمثله ذلك من كلفة إضافية جراء طول المدة وتكاليف النقل والشحن التي تساهم في زيادة أسعار السلع عن قيمتها الحقيقية، وما ينتج عن ذلك من تكاليف كغرامات التأخير وارتفاع رسوم الشحن وغيرها.

إضافة إلى الخسائر المباشرة، فقد لحقت بالقطاع الخاص خسائر وأضرار غير مباشرة جراء تدمير البنى التحتية الأساسية في أجزاء واسعة من البلاد بما في ذلك الطرق والجسور، والمنافذ البرية والبحرية والجوية.

انتهاكات القطاع الخاص

منذ اندلاع الحرب في اليمن تعرض القطاع الخاص إلى الكثير من الانتهاكات، التي طالت مؤسساته وممتلكاته، و تنوعت تلك الانتهاكات التي طالت القطاع الخاص بين مباشرة للشركات والمؤسسات والمحلات والأنشطة التجارية المختلفة، كالقصف والتدمير والهدم ومصادرة الأموال والممتلكات وإغلاق المؤسسات وفرض الجبايات والنهب والسلب واختطاف العاملين، وانتهاكات غير مباشرة، من خلال فرض الجبايات والضرائب المزدوجة، إضافة إلى المحاكمات غير القانونية التي تعمل كأداة لتجريف القطاع الخاص الحقيقي وإحلال قطاع خاص مرتبط بالحرب والنافذين فيها ومنحهم تصاريح وتسهيلات كبيرة. ولعل الاستهداف والقصف المباشر للمنشآت التجارية والصناعية من قبل طيران التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى القصف المتبادل بين طرفي الصراع، يعد من أبرز الانتهاكات التي تعرض لها القطاع الخاص اليمني خلال العام 2021 ما دفع الاتحاد العام للغرف التجارية والغرفة التجارية بأمانة العاصمة صنعاء إلى إصدار بيان إدانة لهذه الانتهاكات مطالبًا بعدم الزج بالقطاع الخاص اليمني في تلك الصراعات.

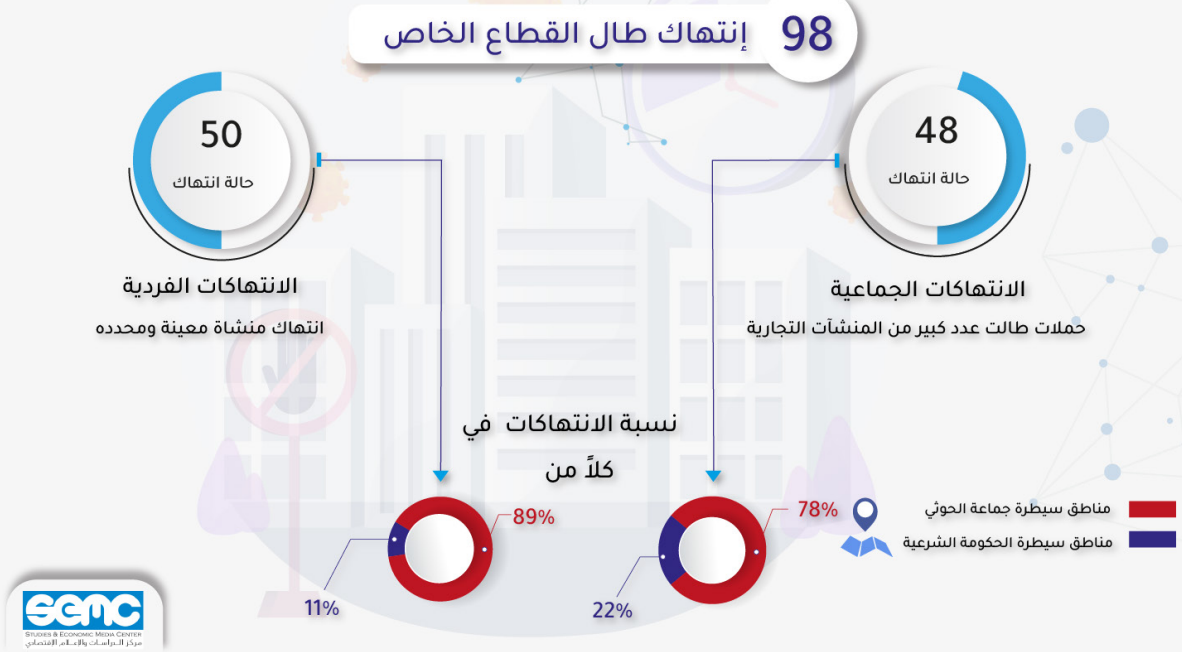
خلال العام 2021 م اشتدت وتيرة الانتهاكات ضد القطاع الخاص ومؤسساته وحظيت العاصمة صنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي النصيب الأكبر من تلك الانتهاكات، تلتها محافظة إب التي مورست فيها أنواع شتى من الانتهاكات وتعرض القطاع الخاص فيها لعملية تجريف ممنهجة طالت عددًا من المنشآت التجارية الكبيرة والمتوسطة والمنشآت الصغيرة لتأتي محافظتا ذمار وعدن في المرتبتين الثالثة والرابعة. من خلال عملية الرصد للانتهاكات التي طالت القطاع الخاص عام 2021، فإن منسوب الانتهاكات لمنشآت القطاع الخاص في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي ارتفع، حيث حازت العاصمة صنعاء على النصيب الأكبر من تلك الانتهاكات، تلتها محافظة إب ثم محافظة ذمار في المرتبة الثالثة حيث جرت فيها أنواع مختلفة من الانتهاكات، وتمثلت تلك الانتهاكات بعمليات نهب وفرض جبايات مالية كبيرة ومداهمات وإغلاق وهدم ومحاكمات واعتقالات لرجال أعمال وعاملين في المنشآت التجارية حيث طالت تلك الانتهاكات جميع فئات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

وشهدت صنعاء على سبيل المثال تصعيدًا غير مسبوق تجاه كبار رجال الأعمال والمستثمرين حيث جرى استدعاء العديد من التجار إلى دوائر أمنية كالأمن القومي واللجان الاقتصادية غير الرسمية المشكلة من قبل سلطات الحوثيين في إطار عمليات استجواب غير رسمية لا تخلو من التهديد، كما أبلغ العديد من رجال الأعمال بعدم مغادرة صنعاء إلا بإذن من السلطات الرسمية هناك.

وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية سُجلت العديد من الانتهاكات خلال العام 2021 حيث تصدرت الجبايات التي تفرضها النقاط الأمنية على الطريق الرابط بين محافظات (أبين- عدن - لحج - تعز) أبرز تلك الانتهاكات، كما تم رصد عدد من الانتهاكات لمنشآت القطاع الخاص، ففي عدن تم رصد 5 عمليات مدمرة ونهب لعدد من الشركات والمحلات التجارية وثلاث حالات في تعز بالإضافة إلى فرض جبايات على بعض الشركات في محافظتي عدن ولحج.

وبحسب وحدة الرصد بمركز الإعلام الاقتصادي فقد تعرض القطاع الخاص اليمني خلال العام 2021م لأكثر من 48 انتهاكًا جماعيًا (حملات طالت عددًا كبيرًا من المنشآت التجارية) وأكثر من 50 انتهاكًا فرديًا (انتهاك منشأة معينة ومحددة).

الانتهاكات ضد القطاع الخاص خلال العام 2021



المصدر: وحدة الرصد التابعة للمركز

انتهاكات أطراف الصراع!

بحسب المخطط فقد مارست جماعة الحوثي أنواعاً متعددة من الانتهاكات ضد القطاع الخاص اليمني تمثل أبرزها بفرض مبالغ مالية كبيرة (جبايات) على جميع المنشآت التجارية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعة تحت مسميات مختلفة (الزكاة - المجهود الحربي - يوم القدس - الاحتفال بالمولد النبوي - إتاوات النقاط الأمنية على الطرقات بين المحافظات) وطالت تلك الجبايات حتى سائقي حافلات الأجرة وأصحاب البسطات في الشوارع، وعائلات المغتربين في الخارج.

وأصدرت الجماعة تعميمًا بعدم تجديد تراخيص مزاولة العمل للشركات إلا بدفع الزكاة عن سنوات سابقة وكذلك عدم بيع أي عقارات إلا بعد دفع 2.5% زكاة من أصل مبلغ العقار.

بالإضافة إلى جبايات فرضتها تحت مسميات قانونية (الضرائب - الجمارك) حيث عملت جماعة الحوثي على إحداث تعديلات على قانون الضرائب والجمارك واستحدثت 7 منافذ جمركية في أوساط البلاد وعملت على رفع تعرفه الرسوم الضريبية والجمركية إلى أكثر من 30% على السلع القادمة إلى مناطق سيطرتها.

تلك الجبايات المفروضة على المنشآت التجارية التابعة للقطاع الخاص اليمني في مناطق سيطرتها، لحقتها حملات مدهامات وإغلاقات ومحاكمات وتغريم للمنشآت التي امتنعت عن دفع تلك الجبايات، حيث تم إغلاق أكثر من (520) منشأة تجارية بشكل مؤقت والبعض بشكل دائم، بالإضافة إلى مدهامة وإغلاق أكثر من 9 أسواق تجارية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بالإضافة إلى قيام جماعة الحوثي بمحاكمة أكثر من 600 تاجر، وتغريم أكثر من 1700 تاجر بأحكام تفتقر إلى قواعد العدالة واعتقال أكثر من 50 تاجر خلال العام 2021.

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية سبأ التابعة لجماعة الحوثي بأن فرق مكتب صناعة وتجارة الأمانة

داهمت أكثر من 2127 منشأة ومحلاً تجاريًا في العاصمة صنعاء خلال أسبوعين فقط.

وفي قطاع الاتصالات تم الاستحواذ على بعض شركات الاتصالات تحت مسمى الشركة القابضة، كما أجبرت بعض الشركات بيع حصصها لصالح تجار آخرين وفق أساليب تفتقر للشفافية والمنافسة، كما أجبرت شركات الاتصالات بالتحويل إلى شركات مساهمة لكن ذلك لم ينفذ حتى الآن.

من أبرز تلك الانتهاكات في العاصمة صنعاء ما يتم ممارسته عبر ما يسمى « الحارس القضائي » والذي من خلاله تتم عمليات السطو والمصادرة للشركات والمنشآت التجارية حيث وصلت تلك الممارسات حد التنكيل (حسب تصريح رجل الأعمال عبدالله القص) ببعض الأسر التجارية ومصادرة منازل بعض رجال الأعمال وإخراج العوائل منها والسيطرة عليها، ولعل من أبرزها ما حصل من عملية تنكيل لرجل الأعمال عبدالله القص ورجل الأعمال اليمني محمد يحيى الحيفي، بالإضافة إلى اعتقال رجل الأعمال أمين أحمد قاسم وإيداعه السجن، بعد شهرين من قرارها بمصادرة جميع ممتلكاته.

وشهد قطاع تجارة التجزئة كالمراكز التجارية ومراكز بيع المواد الغذائية انتهاكات عديدة في صنعاء وذهار بل ويعد هذا القطاع هو الأكثر تضرراً من تلك الانتهاكات حيث تعرض بعضها لتدمير شبه كلي، كما هو الحال مع سوبر ماركت مول العرب بصنعاء الذي تم هدمه بالجرافات بحجة وجود نزاع على أرضية المبنى، كما تعرضت 4 مراكز تجارية أخرى (سييتي ماكس - سماء مول - جمانة - التوفير هيبير) للمداهمة والنهب وتحطيم الواجهات والإغلاق من قبل مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، بالإضافة إلى تعرض بعض أصحاب هذه المحلات لإصابات جراء إطلاق النار من قبل المجاميع المسلحة أثناء الاقتحام، وفي ذمار أقدمت جماعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي على مداهمة مطعم فاملبي وسوبر ماركت الباشا وقامت بنهب وتحطيم الواجهات الزجاجية وإغلاق السوبر بحجة عدم دفع الإتاوات المفروضة عليه.

وخلال العام 2021 تعرض عدد من المراكز والأسواق التجارية في عدد من المحافظات اليمنية (في مناطق سيطرة الطرفين) للاحتراق في ظروف غامضة.

مراكز تجارية تعرضت للإحراق خلال العام 2021



على صعيد البنوك والمصارف التجارية فءلال العام 2021 تعرضت الكثر من البنوك التجارية والإسلامية لمضايقات وانتهاكات وممارسات غير قانونية، ففي 28 يونيو أصدر البنك المركزي ببناء الخاضعة تحت سيطرة جماعة الحوئي قراراً بالءبز على ءميع أموال بنك التضامن الإسلامي على خلفية الأموال المودعة على حساب الرئيس عبد ربه منصور هادي في بنك التضامن.

كما أصدر البنك المركزي ببناء في 7 أكتوبر 2021 قراراً بالءبز والمصادرة للأموال المنقولة وغير المنقولة لرئاسة وأعضاء مجلس إدارة بنك اليمن والءليء ببناء المكون من 12 شءاً بءة مخالفات مالية وإدارية.

بالإضافة إلى إصدار البنك المركزي ببناء في 6 أكتوبر 2021 قراراً بالءبز والمصادرة للأموال المنقولة وغير المنقولة لرئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي اليمني ونائب الرئيس التنفيذي لشؤون الائتمان.

على صعيد ازدواجية القرارات طالب البنك المركزي بءن في 5 أغسطس 2021 ءميع البنوك العاملة في البلاد التجارية والإسلامية، بنقل إدارة عملياتها من ببناء الواقعة تحت سيطرة الحوئين، إلى العاصمة المؤقتة عدن، وهو ما قوبل بالءذير من قبل البنك المركزي في ببناء من أي إجراءات حيال ذلك.

كما تعرضت عشرات الشركات والشبكات المالية للإيقاف ءلال العام 2021 في مناطق سيطرة الطرفين لأغراض غير واضحة وءالبيتها لأسباب تتعلق بمخالفة الإجراءات المزدوجة.

وفيما يءص الانتهاكات في مناطق الحكومة الشرعية فقد تمكن فريق الرصد من رصد بعض الانتهاكات التي طالت القطاع الخاص ففي عدن نفذت عناصر مسلحة عددًا من المءاهمات لقرابة خمس منشآت تابعة للقطاع الخاص لإءبارها على دفع مبالغ مالية.

كما تم رصد إغلاق خمس شركات صرافه من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، بالإضافة إلى اعتقال رجل الأعمال عبد السلام الءاء من قبل رجال أمن في مطار عدن أثناء عودته إلى اليمن.

وفي محافظة لءء قامت قوات أمنية بإءبار الءار على دفع مبالغ مالية على البضائع المصنعة والمستوردة تحت مبررات غير قانونية.

وفي مدينة تعز تمثلت الانتهاكات بالسطو المسلء على بعض الأراضي التابعة للقطاع الخاص، كما تم رصد عدد من الاعتداءات أبرزها قيام عصابة مسلحة تابعة لعناصر محسوبة على الءيش الحكومي بالاعتداء وإطلاق النار على مصانع الأغذية والمشروبات التابعة لمجموعة شركات أحمد عبد الله بسبب خلاف قديم مع عناصر تتبع وحدات الءيش، بالإضافة إلى قيام عصابة مسلحة بالاعتداء على بنك الكريمي، وعصابة أخرى بالاعتداء على محلات الزريقي التجارية.

وفي مدينة المءاء الخاضعة لقوات المقاومة الوطنية أقدمت أطقم تابعة للأمن المركزي على اعتقال رجل الأعمال ءمال عبده محمد الءبءاني، المعروف باسم «ءمال أبو الءهب» من وسط المدينة وإيداعه سءناً تابعاً لها.

انتهاكات النقاط الأمنية

النقاط الأمنية الواقعة على الطرقات الرابطة بين المحافظات في مناطق سيطرة الطرفين مارست عددًا من الانتهاكات في حق القطاع الخاص اليمني تمثلت في الجبايات والتعسفات والاحتجاز غير القانونية لرجال الأعمال والعاملين في الشركات والمؤسسات.

وتصدرت النقاط الأمنية التابعة لجماعة الحوثيين قرابة 80% من جملة الانتهاكات التي تعرض لها القطاع الخاص من قبل النقاط الأمنية، حيث تنوعت تلك الانتهاكات بين فرض الجبايات والقتل وإحراق شاحنات نفطية واحتجاز ناقلات محملة بسلع مختلفة لعدة شهور، ومن ذلك قيام نقاط أمنية تابعة لجماعة الحوثيين في مدينة الحديدة بإحراق 3 شاحنات محملة بالمواد النفطية لرفضها دفع جبايات، بالإضافة إلى قيام النقاط الأمنية التابعة للجماعة في ذمار وإب وتعز باحتجاز أكثر من 1500 شاحنة تابعة للقطاع الخاص لفترات متفاوتة واحتجزت بعضها لعدة أشهر خصوصًا في محافظة ذمار (البعض منها بسبب امتلاك أرباب الشركات لشركات في مناطق الحكومة اليمنية).

كما أقدمت النقاط الأمنية التابعة لجماعة الحوثيين على قتل ثلاثة من سائقي الشاحنات التابعة للقطاع الخاص أحدهم تم قتله شنقًا في نقطة أمنية بمحافظة إب الخاضعة لسيطرة الجماعة واثان في صنعاء وعمران لرفضهم دفع جبايات مالية طالبتها النقاط الأمنية منهم.

وفي مناطق سيطرة الحكومة الشرعية مثلت الجبايات التي تفرضها النقاط الأمنية على الشاحنات التابعة للقطاع الخاص خصوصًا في الخط الذي يربط محافظة أبين - عدن - لحج - تعز، أبرز الانتهاكات حيث مارست تلك النقاط الأمنية فرض مبالغ مالية كبيرة على الناقلات التجارية، وناقلات الغاز المنزلي إلى مدينة تعز القسط الأكبر من تلك الجبايات على طول الخط الواصل بين محافظة لحج وتعز.

وفي أبين أعلنت شركة «الوحدة للأسمنت» عزمها إيقاف نشاطها وتسريح مئات العمال، بسبب المضايقات التي تتعرض لها شاحنات المصنع من قبل النقاط الأمنية في المحافظة.

الازدواج الضريبي والجمركي

من الانتهاكات التي طالت القطاع الخاص اليمني، السياسة الضريبية والجمركية المزدوجة، حيث ساهمت هذه الإجراءات خلال السنوات السبع الأخيرة، في اليمن، في نشوء انعكاسات سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي، وعدم توريد هذه الموارد إلى منافذها الصحيحة والقانونية، في الخزينة العامة للدولة، كما شهدت هذه الإيرادات تشتتًا كبيرًا، إلى جانب بروز مظاهر تعقيدات كثيرة، في تحصيل الإيرادات الجمركية والضريبية، لاسيما في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين، التي استحدثت مراكز جمركية، مزدوجة، في منافذ مناطق سيطرتها، على كافة البضائع والسلع القادمة من مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، ورفعت الرسوم الجمركية، بنسبة 30%، في جميع المنافذ الخاضعة لسيطرتها.

وعملت الازدواجية التي طرأت منذ بدء الحرب قبيل سبعة أعوام، في الجبايات المحصلة، والضرائب، والرسوم الأخرى، خصوصًا في الرسوم الجمركية، على ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية، بشكل مضاعف، ودفع المستهلك ثمن الازدواج الضريبي والجمركي، التي عملت جماعة الحوثيين، على

ترسيخه بالواقع، بشكل كبير، خلال السنوات الأخيرة.

تؤكد شهادات العديد من التجار والمستوردين، إلى أنّ مراكز الجمارك المستحدثة وهي سبعة منافذ جمركية، في أوساط البلاد، بعيداً عن الحدود البحرية والبرية، والتي تعمل على فرض رسوم جمركية إضافية، رغم استيفاء كافة الشروط والإجراءات الجمركية، أثناء دخول تلك الشحنات التجارية إلى البلاد، تؤدي إلى تكبد القطاع التجاري، خسائر إضافية باهظة، الأمر الذي يعمل على ارتفاع تكلفة السلع، بشكل مضاعف، يفوق سعر السلعة الحقيقي، القادم من بلد الاستيراد. حيث يتم دفع رسوم جمركية في ميناء عدن تضاف إليها رسوم في المنافذ الأخرى في مناطق نفوذ الحوثيين.

وتتعرض بعض الشاحنات التجارية إلى الاحتجاز عدة أشهر الأمر الذي يكبد التجار خسائر فادحة، ويعرض بعض المواد إلى التلف نتيجة الانتظار، تحت حرارة الشمس.

دفعت هذه الإجراءات غير القانونية، الغرفة التجارية والصناعية، في أمانة العاصمة، إلى إدانة هذه الممارسات ووصفها بالتعسفية، وأشارت إلى أنها تتسبب بارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية في الأسواق.

وتقدمت الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة، بشكوى إلى سلطات الحوثيين، جراء استحداث مراكز للجمارك، ورفع رسوم التحصيل بنسبة 30 بالمئة.

وتعمقت الأعباء الجمركية الإضافية في شهر مارس من العام 2021، من خلال إقرار، جماعة الحوثي، زيادة تعسفية في نسبة الجمارك على السلع الغذائية وكافة البضائع القادمة، إلى صنعاء ومناطق سيطرتها عبر ميناء عدن، بنسبة 50 بالمئة، بدلاً عن السعر السابق 30 بالمئة.

وبالمقابل فقد شجعت حالة الانفلات الأمني وتصارع القوى المسيطرة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية عشوائية التحصيل الضريبي والجمركي والعبث به، ناهيك عن القرارات والآليات المربكة للقطاع التجاري التي فرضت على الواردات خلال الفترة الماضية.

كما تسببت الاضطرابات الأمنية التي تعصف بالبلاد، في بروز تعقيدات كثيرة، في آليات تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية، ودفع النشاط التجاري، والاقتصادي، ضريبة باهظة، كما أدت التغييرات العملية في آليات التحصيل، إلى اختناقات في الأسواق التموينية، وارتفاع كلفة السلع الواصلة إلى المواطن.

2021.. تفاقم الحالة الإنسانية في اليمن

2021.. تفاقم الحالة الإنسانية في اليمن

اتسم العام 2021، في اليمن، بتردي الوضع الاقتصادي، والمعيشي، مع انحسار الدعم الخارجي لليمن، واستمرار تعطيل أغلب الصادرات اليمنية، إضافة إلى تشتت الموارد المحلية، وضعف سيطرة الحكومة على مختلف الموارد والإيرادات التي تقع ضمن مناطق سيطرتها، ناهيك عن بقاء موارد وقطاعات اقتصادية حيوية، تحت سيطرة جماعة الحوثيين، منذ بداية الحرب.

وانعكست هذه الاختلالات الهيكلية، في بنية الاقتصاد اليمني، وموارد الحكومة، على الوضع المعيشي، للمواطنين، حيث شهدت العملة اليمنية خلال الأشهر الأخيرة، موجة هبوط حاد دفعتها إلى أدنى مستوى على الإطلاق في مطلع ديسمبر الماضي، عندما تجاوزت حاجز 1650 ريالاً للدولار، في أسوأ انهيار للعملة في تاريخ البلاد، مما تسبب في زيادات حادة في الأسعار وسط تصاعد التحذيرات من كارثة اقتصادية وإنسانية وشيكة، حيث ارتفعت معدلات التضخم لمستويات قياسية، وكذا ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد السكان تحت خط الفقر.

ونتيجة تفاقم الأزمات الإنسانية، تضاغت الحاجة، إلى الدعم الدولي، والحصول على المساعدات الإنسانية، إلا أنه على الرغم من حاجة اليمن الماسة، لكافة أوجه الدعم وبمختلف الجوانب والقطاعات التنموية، والخدمية، إلا إن حجم ما حصلت عليه اليمن، لا يكاد يصل إلى مستوى الاحتياج الفعلي، على المستوى الإنساني والتنموي.

ورغم عودة الحكومة، إلى العاصمة المؤقتة عدن، مطلع العام الماضي، عقب التوقيع على اتفاق الرياض، بين الحكومة اليمنية، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وتشكيل حكومة المناصفة، إلا إن هذه العودة لم تدم طويلاً، ولم تنجح الحكومة، في إعادة تطبيع الأوضاع، واستئناف الصادرات اليمنية، والسيطرة على الموارد المحلية، الأمر الذي ضاعف من زيادة الأعباء والمشكلات الاقتصادية، على الشعب اليمني، وكان العام الماضي، هو الأسوأ على الإطلاق، وأحد أكثر الفترات قسوة على حياة اليمنيين، ومعيشتهم.

ولم تحصل الحكومة على أي دعم مالي مباشر من قبل التحالف والمجتمع الدولي، باستثناء، منحة المشتقات النفطية السعودية، والمقدرة بمبلغ 422 مليون دولار.

مؤتمرات المانحين

عُقد أول مؤتمر للمانحين في 17 نوفمبر 2006 في لندن، وحصد ما يقارب 4.7 مليارات دولار كانت مخصصة لدعم برامج التنمية.

وفي 5 ديسمبر 2012 عقد مؤتمر آخر للمانحين في الرياض وجمع ما قيمته 6.4 مليارات، ويعد هذا أول مؤتمر للمانحين لتعهدات تنموية بعد تنفيذ المبادرة الخليجية وتسليم السلطة للرئيس عبد ربه منصور هادي.

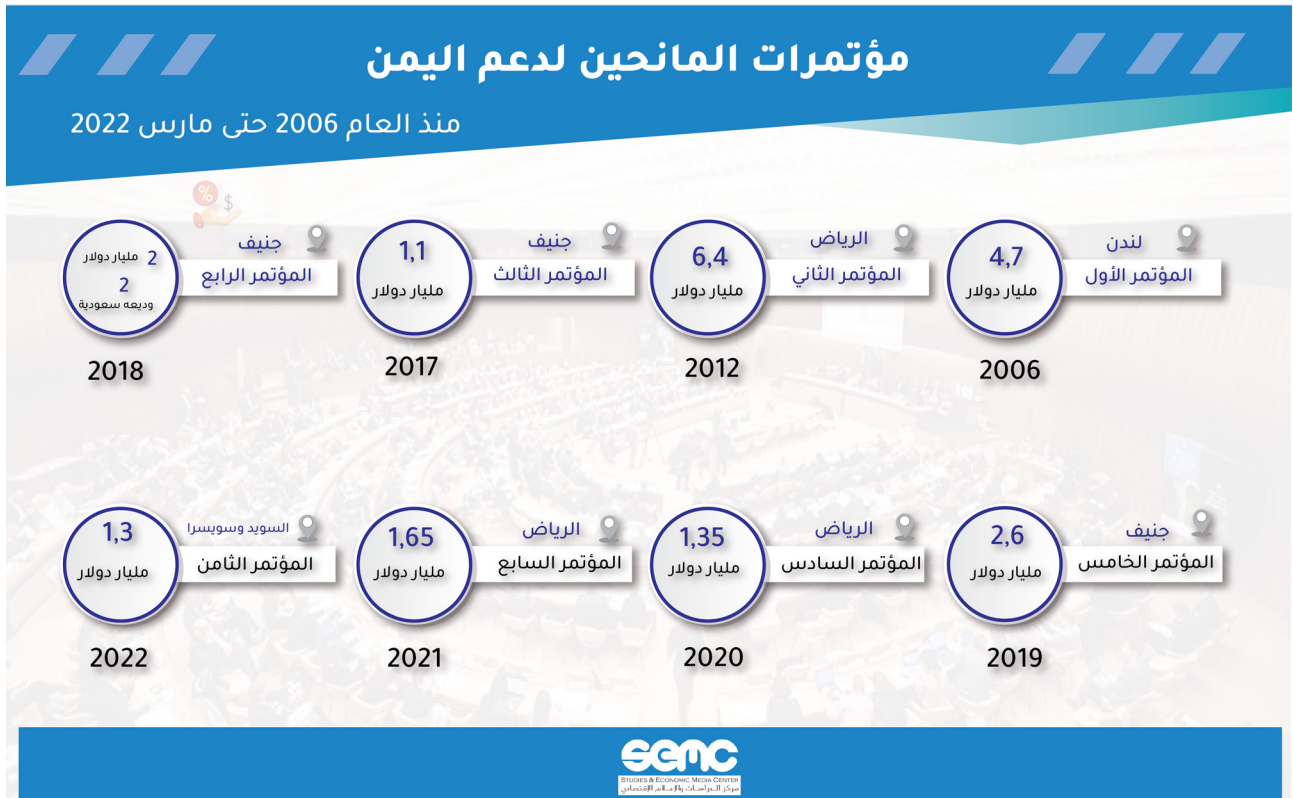
وفي أبريل 2017 أقيم في جنيف مؤتمر ثالث حصل على نحو 1.1 مليار من أصل ملياريين كانت مطلوبة لمواجهة الأزمة الإنسانية بعد اندلاع الحرب.

أما المؤتمر الرابع فانطلق في الثالث من أبريل 2018 وبلغ مجموع تعهداته نحو ملياري دولار ويعد الثاني لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية بعد الحرب.

وانعقد المؤتمر الخامس في جنيف، في 26 فبراير من العام 2019، حيث وصلت تعهدات المانحين إلى 2.6 مليار دولار من أصل 4.2 مليار دولار طالبت بها الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة الإنسانية في اليمن الذي تمزقه الحرب.

أما المؤتمر السادس، الذي انعقد في الرياض، 2 يونيو 2020، فقد تعهد المانحون، الذين اجتمعوا عبر دائرة تلفزيونية، بتقديم مليار و350 مليون دولار كمساعدات إنسانية لليمن، في حين قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إن «وكالات الإغاثة الدولية قدرت التمويل المطلوب لتغطية المساعدات الإنسانية لليمن من يونيو وحتى ديسمبر بنحو 2.4 مليار دولار».

وفي 2021، أطلقت الأمم المتحدة، نداء لجمع أكثر من 3.85 مليار دولار أمريكي، لتغطية احتياجات العام الإنسانية في اليمن، لكنها لم تتمكن من جمع سوى مليار وستمئة وخمسين مليون دولار أمريكي، في مؤتمر المانحين الأخير بالعاصمة السعودية الرياض.



وتسبب هذا التراجع في التمويل الخارجي للبرامج والتدخلات الإنسانية والتنمية في تقليص الدعم الإنساني الذي يحصل عليه السكان في اليمن، إذ أعلن برنامج الأغذية العالمي في بيان له مطلع شهر ديسمبر من العام 2021، أنه واعتباراً من كانون الثاني/يناير، سيتلقى 8 ملايين شخص حصصاً غذائية مخفضة، بينما سيستمر 5 ملايين من المعرضين لخطر الانزلاق في ظروف المجاعة في تلقي الحصص الغذائية كاملة.

وفي عام 2022 تعهدت 36 جهة مانحة بتقديم ما يقرب من 1.3 مليار دولار أمريكي للاستجابة الإنسانية في اليمن، ومن بين أعلى التعهدات: الولايات المتحدة أعلنت تقديم 584.60 مليون دولار، والمفوضية الأوروبية 173.03 مليون دولار، وألمانيا 123.60 مليون دولار. وكان الأمين العام للأمم المتحدة،

أنطونيو غوتيريش، قد ناشد جميع المانحين خلال مؤتمر التعهدات من أجل اليمن "أن يساهموا بسخاء" لانتشال الملايين من الفقر، والعوز والجوع والمرض، وستتضمن خطة الاستجابة الإنسانية برامج منسقة بشكل جيد للوصول إلى 17.3 مليون شخص بمساعدة قدرها 4.27 مليار دولار.

وانهار الدعم الخارجي لليمن، وأوشكت احتياطات النقد الأجنبي على النفاد وزادت الضغوط على الموازنة، واشتدت حدة الأزمة جراء جائحة كوفيد-19 والتي تمثلت في الأساس في التراجع الحاد في تحويلات العاملين بالخارج وانخفاض أسعار النفط وإيراداته، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سريع في سعر الصرف وارتفاع حاد في أسعار الغذاء، وفق صندوق النقد الدولي.

وحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن أكثر من 24 مليون شخص أي ما يمثل 80% من السكان بحاجة الآن للمساعدات الإنسانية. كما تسبب الصراع في إضعاف قدرة اليمن في مجال السياسات وتشتيته، الأمر الذي أدى إلى تقييد استجابة السلطات لتلك الأزمة على نحو فعال.

وتؤكد العديد من الشهادات الميدانية، أن آلية الدعم المقدمة من المانحين للبرامج الإنسانية، تواجه العديد من المشكلات التي تحول دون التوظيف الأمثل لأموال المانحين، منها ما يتصل بالمانحين أنفسهم، وبعضها يتعلق بالحكومة اليمنية، وأخرى تتعلق بالمنظمات الدولية.

ومن أبرز التحديات تردّد بعض الجهات المانحة في الإيفاء ببعض تعهداتها في مواعيدها المحددة، وحاجة بعض المانحين إلى موافقة برلماناتهم على التعهدات التي أعلنوها، وإصرار البعض على تنفيذ تعهداته من خلال وكالات وبرامج خاصة به، وليس بالتنسيق مع الحكومة اليمنية.

في المقابل برزت مشكلات الجانب الحكومي اليمني المتمثلة في ضعف القدرة الاستيعابية لأموال المانحين، وعدم توافر آلية ذات كفاءة وشفافية لإدارة وتوظيف أموال المانحين، وغياب الرقابة والتقييم لما يتم توظيفه من أموال المانحين.

ولم تجد هذه المساعدات والهبات الدولية الكثير من النفع في أوقات السلم، ولن تكون كذلك في ظل الحرب، حيث تذهب أغلب تلك التعهدات كنفقة تشغيلية للمنظمات الدولية، والمحلية، وما يصل إلى المواطن، لا يكاد يفني باحتياجاته المعيشية والغذائية.

وتواجه هذه الآلية المتبعة من قبل الأمم المتحدة، إشكاليات كثيرة، تحرم كثيراً من اليمنيين، الذين يعانون من تردي الوضع المعيشي، من الحصول، على النزر اليسير من حصتهم من المساعدات الدولية، مما تضاعف حجم النفقة التشغيلية للمنظمات، والتي تذهب معظم أموال المانحين، في تغطية هذه النفقات، بالإضافة إلى فرض جماعة الحوثي، طريقة معينة لتوزيع المساعدات، في مناطق سيطرتها، وهو ما يحد، من تأثيرها الإيجابي على حياة الناس.

التمويل الدولي

السعودية

خلال العام الماضي، تركز الدعم السعودي لليمن، من خلال مساهمتها في دعم خطة الاستجابة الإنسانية، للأمم المتحدة، في اليمن، بـ 430 مليون دولار التي تُنفذ عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية، بنسبة 17%، من إجمالي تمويل المانحين، لخطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، في اليمن.

وكذلك تقديم منحة المشتقات النفطية المقدمة من قبل السعودية، لليمن، بمبلغ 422 مليون دولار عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، هي الرابعة منذ العام 2012.

وتوفر المنحة نحو 20% من ميزانية الحكومة اليمنية ويستفيد منها 18 مليون شخص وفقاً للبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، كما تمكن الحكومة من دفع الرواتب، وخفض المديونية، ورفع القوة الشرائية للمواطن، إلى جانب استقرار الريال اليمني.

وبحسب البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، استفادت 64 محطة توليد في 10 محافظات يمنية من المنحة السابقة التي بدأت في 2018، ووفرت 20% على ميزانية الحكومة اليمنية.

وقدمت السعودية منح مشتقات نفطية لليمن بنحو 4 مليارات دولار خلال السنوات القليلة الماضية بواقع: 3.2 مليار دولار عام 2012، 850 مليون دولار عام 2014، 180 مليون دولار عام 2018، بالإضافة للمنحة الأخيرة.

وحسب بيانات موقع خدمات التتبع المالي استقطعت الأمم المتحدة نسبة من إجمالي ميزانية البرنامج السعودي في اليمن للعام 2021، بلغت 88 مليون دولار.

وذكرت إحصائية للبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن أنه تم إنجاز 198 مشروعاً، يستفيد منها ستة ملايين يمني، ونفذت المشاريع من خلال 71 شريكاً محلياً.

وتم تصميم البرنامج لمساعدة المجتمعات اليمنية على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والجمع بين المساعدة قصيرة الأجل والمشاريع طويلة الأجل التي تعزز النمو الاقتصادي.

وينفذ البرنامج السعودي منذ 2018، مشاريع تنموية في مختلف المحافظات اليمنية في سبعة قطاعات أساسية، بالإضافة إلى برامج التنمية، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية.

الإمارات

خلال العام الماضي، تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم 230 مليون دولار لدعم الجهود الإنسانية في اليمن، بنسبة 13.49%، من إجمالي تمويل المانحين لدعم خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة.

وقالت ريم الهاشمي، وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي، إن «بلادها قدمت منذ عام 2015 مساعدات إلى اليمن قُدرت بأكثر من 6 مليارات دولار ركزت على الإغاثة الغذائية والصحية وتوفير الماء. وفي عام 2020، قدمت 122 طنّاً من المواد والمستلزمات الطبية لدعم 120 ألفاً من العاملين الصحيين».

وكالات ومنظمات الأمم المتحدة

استحوذ قطاع الأمن الغذائى على أكبر حصة من التمويل، حيث بلغت نسبته 48% من إجمالي التمويل، وكان برنامج الأغذية العالمى، أكبر المنظمات التي تسلمت التمويل، بحصة بلغت 7.55%، يليه، اليونيسيف، بنسبة 8.5%، ثم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحصة بلغت 4.7%، ثم المنظمة الدولية للهجرة بنسبة 1%.

وتنفيذًا لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، للأمم المتحدة، للعام 2021، تواجدت، 104 منظمة، في 332 مديرية، وكان أبرز هذه المنظمات، برنامج الغذاء العالمى، والصحة العالمية، منظمة الأغذية الزراعية، والمنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

البنك الدولي

ركزت استراتيجية البنك الدولي لتقديم الدعم لليمن، خلال العام 2021، في الحفاظ على الخدمات الأساسية والمؤسسات التي تقدمها، ومساندة مصادر كسب الرزق للسكان وإمكانية تعافى الاقتصاد.

وتتمثل الأولويات في تعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين مرونة تقديم الخدمات، ودعم الفئات الفقيرة والأكثر احتياجًا من السكان المتضررين من الصراع. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تشجيع النمو الاقتصادي الفوري من خلال إيجاد فرص عمل مؤقتة ومساندة القطاع الخاص.

وقال تقرير صادر عن البنك الدولي، إنه ظل يقدم منحًا طارئة من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، ذراعته للتمويل الميسر لمساعدة بلدان العالم الأشد فقرًا، أثناء هذا الصراع، حيث قامت المؤسسة، ومن خلال شراكة مبتكرة مع الأمم المتحدة، بتمويل أنشطة طارئة بقيمة 2.24 مليار دولار، بغرض الاستثمار في الأفراد والمؤسسات التي يعتمدون عليها في توفير الخدمات الحيوية.

وتضم محفظة المؤسسة الدولية للتنمية 9 مشروعات جاري تنفيذها:

- (1) المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات بتكلفة 848.58 مليون دولار.
 - (2) المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن بتكلفة 638 مليون دولار.
 - (3) المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة بتكلفة 150 مليون دولار.
 - (4) المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء بتكلفة 50 مليون دولار.
 - (5) مشروع التصدي لجائحة كورونا في اليمن، بتكلفة 26.9 مليون دولار.
- وتشمل المشروعات الإضافية:
- (6) مشروع التصدي لأسراب الجراد الصحراوي، بقيمة 25 مليون دولار.
 - (7) مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ والاستجابة لجائحة كورونا بمبلغ 204 ملايين دولار.
 - (8) مشروع استئناف التعليم والتعلم في اليمن بقيمة 100 مليون دولار.
 - (9) مشروع الاستجابة للأمن الغذائى في اليمن وتحسين قدرته على الصمود بقيمة 127 مليون دولار.

وقال تقرير صادر عن البنك الدولي، تحت عنوان « آفاق اقتصادية»، في تحديث شهر أكتوبر من العام 2021، إن العملة الوطنية تراجعت إلى مستويات قياسية متدنية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة لأسعار المواد الغذائية وهوت بمزيد من السكان في براثن الفقر المدقع. وتتدهور سريعًا الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب انخفاض تحويلات المغتربين، وتعطل التجارة، والنقص الحاد لإمدادات الوقود، وتعطل العمليات الإنسانية وتناقصها.

وتشير التقديرات الأولية إلى انكماش الاقتصاد اليمني بنسبة 8.5% في 2020. وتأثر النشاط الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بتباطؤ حركة التجارة بسبب الجائحة، وأنظمة الازدواج الضريبي في شمال البلاد وجنوبها، وندرة مستلزمات الإنتاج، وارتفاع أسعار السلع الأولية.

وأشار التقرير إلى أنه بدون الحصول على تمويل خارجي إضافي، ومع استمرار الجائحة، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد مزيدًا من الانكماش بنسبة 2% في 2021.



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

اليمن - تعز - حي الدحي

00967 - 4 - 246596

<http://www.economicmedia.net>

economicmedia@gmail.com

[economicmedia](https://www.facebook.com/economicmedia)

[@economicmedia](https://twitter.com/economicmedia)